جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: علوم تجارية

الموضوع:

متطلبات تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

إعداد الطالبين:

- باحمد عبد القادر
- وعزوز ياسين

إشراف الأستاذ:

بوشرى عبد الغني

الموسم الجامعي :2020/2019م

إهداء

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد الله هدنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدنا الله

إلى نبع الحنان وبلسم الشفاء إلى من تحمله كل لحظة الم مرهرت بها إلى التي كانت تحمل هم هذا المشوار الدراسي الذي أقف اليوم إمام محطة مهمة بفضل دعوتها واهتمامها (أمي الغالية) .

إلى سيدي ومعلمي الأول وقدوتي في هذه الحياة، الذي تعب وكد واجتهد وضحى بالنفس والنفيس من أجل ان ابلغ هذا المنال سندي وولي نعمتي (أبي الحبيب) شفاه الله وعقاه وحفظه من كل سوء .

إلى من شاركوني ظلمة البطن والرحم إلى قاسموني فرحة الحياة وحزنها أخوتي حفظهم الله

إلى كل من ساهم من قريب وبعيد في هذا العمل المتواضع تحية شكر وعرفان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جلا جلاله

الى

من بلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى

من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

الى

ملاكي في الحياة الى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلي الحبايب امي الحبيبة

الى

اخوتي الى زملائي في المشوار الدراسي اهدي هذا العمل

شكر وعرفان

يقول رسول الله عليه الصلاة والسلام واله

(ومن صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه)

رواه أحمد

الحمد لله والشكر له عز وجل الذي أنار لنا الطريق وكان لنا نعم المعين سبحانه وتعالى، ونشكره على أن

أنعم علينا بسيدنا محمد صلى الله عيه واله وسلم المبعوث رحمة للعالمين

أما بعد يسعدنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف صاحب الأخلاق النبيلة والنفس الطيبة

الزكية الدكتور **عبد الغاني بوشرى** على ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة حفظه الله ورعاه وأطال في

عمره وبارك فيه

الفهرس

آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

الموضوع	الصّفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدّمة	أ
الفصل الأوّل: الفصل الأول: الجزء النظري	
تمهيد	05
المبحث الأول: عموميات حول الفساد	06
المطلب الأول: مفهوم الفساد	06
المطلب الثاني: تعريف الفساد المالي	06
المبحث الثاني: خصائص الفساد المالي ومظاهره	08
المطلب الأول: خصائص الفساد المالي	08
المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي	08
المبحث الثالث: أسباب الفساد والآثار المترتبة عنه	10
المطلب الأول: أسباب الفساد المالي	10
المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الفساد	15
الفصل الثّاني: الجزء التطبيقي (دراسة حالة الجزائر)	
المبحث الأول: التطور التاريخي للفساد المالي في الجزائر ومظاهره	25
المطلب الأول: التطور التاريخي للفساد المالي في الجزائر	25
المطلب الثاني: عوامل ومظاهر انتشار الفساد في الجزائر	32
المبحث الثاني: مؤشرات قياس الفساد المالي في الجزائر	36
المطلب الأول: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للفساد	36
المطلب الثاني: مؤشرات ضبط الفساد الخاص للبنك الدولي	38
المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد في الجزائر	40

المطلب الأول: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد المالي في الجزائر	40
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الفساد المالي في الجزائر	43
المطلب الثالث: أهم المبادرات والجهود الدولية لمكافحة الفساد	50
خاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	58
الملاحق	

مقـــدمـــة

مقدمة:

خلق الله عز وجل الكون جاعلا له قانونا محكما مطردا يسير عليه، وأرسل رسولا يدعو الى شريعة تحث على التعمير وتنهي عن الفساد فيه بشتى انواعه، قال تعالى (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا ان رحمك الله قريب من المحسنين) الاعراف85.

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر العالمية التي فتحت الأبواب امام نقاشات تنادي بضرورة انشاء هيئات وطنية ودولية، تعمل على وضع وترسيخ مجموعة من المبادئ الهادفة الى القضاء على ظاهرة الفساد التي اخلت بالبنية التحتية لمختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

لقد لقت مشكلة الفساد المالي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصادين في الآونة الأخيرة عن وعما يسببه من تأثيرات سلبية في جميع المجالات، وتزايد الاهتمام به منذ بدأت اثاره السلبية تظهر على التنمية وعلى المصلحة العامة للمجتمعات، حيث اتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها وتطويقها وعلاجها في الدول النامية كهدف أساسي لابد من تحقيقه.

وللأسف لم تكن الجزائر في موضع أفضل من باقي دول العالم، التي انتشر فيها الفساد المالي وقد برز هذا الأخير بصفة واضحة خلال المرحلة الانتقالية ابتداء من سنوات التسعينات، وذلك نتيجة لعدة أسباب حيث مهدت الطريق لانتشار هذه الظاهرة في الجزائر.

ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة وهذا ما اثبتته الانهيارات والفضائح المالية التي تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، وكنتيجة لهذه الانهيارات والاخفاقات المالية، سارعت الجزائر الى وضع مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة الجنائية المتعلقة بمكافحة الفساد المالي، وذلك للتقليل من هذه الظاهرة والوقاية منها، ونظرا لنمو ظاهرة الفساد المالي فقد بات من الضروري فهم طبيعتها واسبابها والالمام بمختلف مظاهرها وكذا الاثار المترتبة عنها، وهذا بغية تكوين ولو صورة مبسطة حول هذه الظاهرة لنتمكن من السيطرة عليها.

إشكالية البحث:

ومن هنا فان إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي،

-ما هي الأسباب والعوامل المؤدية الى الفساد المالي؟ وما هي اهم مظاهره؟ وكيف عالجت الجزائر هذه الظاهرة؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو الفساد المالي؟ وفيما تكمن خصائصه والآثار المترتبة عنه؟

-ما هي مراحل تطور الفساد المالي في الجزائر؟

-ما هي الاليات المتبعة لكبح هذه الظاهرة؟

ومن اجل تحليل الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

-الفساد ظاهرة مرنة جدا اتجاه عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية

-الفساد المالي من اهم المخاطر التي واجهتها الجزائر نتيجة مرورها بعدة مراحل

-توفير الجزائر لمناخ غير شفاف يساعد على انتشار الفساد المالي

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه كونه من مواضيع الساعة، وبالتالي يتوقع ان تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بدراسة ظاهرة الفساد المالي والمؤسسات المكافحة له من خلال العمل على سن القوانين والتشريعات الملائمة للتقليل والكبح من هذه الظاهرة.

اهداف البحث: يهدف البحث الى:

- عموميات حول الفساد المالي وخصائصه وفيما يظهر والأسباب التي دفعت الى انتشاره والآثار المترتبة عنه.

- دراسة حالة الجزائر والتطور التاريخي للفساد فيها.

عرض ودراسة بعض المؤشرات حول الفساد المالي في الجزائر.

-الوقوف على دور الأجهزة المختصة والآليات المتبعة لمكافحة والتقليل من هذه الظاهرة في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

ترجع الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع الى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية.

الموضوعية تتمثل في: تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر وبلوغه ارقام قياسية حسب بعض التقارير

-محاولة الاقتراب من موضوع مكافحة الفساد المالي في الجزائر ومدى فعالية المؤسسات لمكافحته

-التطرق الى الإطار المفاهيم للفساد المالي ودور بعض المؤسسات الجزائرية لمكافحته

الذاتية: الغيرة على الوطن وذلك من خلال تبيان مدى خطورته على المجتمع والدولة

-اقناع الباحث بضرورة الوقوف ضد الفساد والتظافر لمكافحة والحد منه.

حدود الدراسة:

وهي كل من الحدود النظرية والمكانية والزمانية وتتمثل في:

-الحدود النظرية: دراسة ظاهرة الفساد المالي ومراحل تطورها في الجزائر والاليات المتخذة لمعالجة هاه الظاهرة

-الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر

-الحدود الزمانية: 1962-2019

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق عن موضوع محل الدراسة، بالإضافة الى المنهج التحليلي للمعطيات والأرقام الخاصة بالفساد في الجزائر والمنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي لظاهرة الفساد وترتيبها في بعض المؤشرات.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات قلة توافر المصادر والمراجع حول موضوع الدراسة وذلك بسبب تفشي كوفيد 19 الأمر الذي أدى إلى استغرق الوقت والجهد الطويل من أجل البحث عن المصادر أخرى لتكوين إطاره النظري.

الفصل الأول

دراسة نظرية للفساد العالمي

تمهيد

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة التي تعود إلى آلاف السنين، والتي عرفت انتشارا واسعا ورهيبا في الآونة الأخيرة، بحيث أصبح من أهم المواضيع التي تشغل المجتمعات عامة والفرد خاصة، وقد أصبح محور الساعة نظرا لعواقبه الوخيمة على البلدان والمجتمعات مهما اختلفت درجة تقدمها وتخلفها.

في هذا الفصل يمكننا أن نتناول دراسة نظرية حول الفساد المالي وكل من المظاهر والأسباب والآثار المترتبة عنه، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: مدخل نظري للفساد المالي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول الفساد المالي

تعد ظاهرة الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع الدول حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية

المطلب الأول: مفهوم الفساد

الفساد في اللغة: الفاء والسين والدال كلمة واحدة يقال: فسد الشيء يفسد فسادا وفسودا وهو فاسد وفسيد، وفسد الشيء، فسودا من باب قعد، فسد الشيء يفسد بالضم فسادا فهو فاسد وأفسده ففسد وفسد فسادا وفسودا فهو فاسد وفسيد من فسد ولم يسمع ا نفسد، والاسم الفساد، والمفسدة ضد المصلحة.

وللفساد في اللغة عدة معان منها:

- اخذ المال ظلما.
- البطلان يقال: فسد العقد أي بطل.
- التلف والعطب والاضطراب والخلل يقال: فسدت الأمور اضطربت وأدركها الخلل [1]

اصطلاحا: هو إساءة استخدام السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة سواء كانت هذه السلطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية في المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق القوانين أو الاستفادة والمساعدة في غيابها من اجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة والأضرار بها.[2]

المطلب الثاني: تعريف الفساد المالي

للفساد المالي معاني متعددة ومختلفة اذ يصعب تقديم تعريف موحد، وهذا راجع إلى تعدد موضوعاته وعوامله ومن خلال هذا كله سنحاول أن نبين ما مفهوم الفساد.

1- هو كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف التربح أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب، أو التحايل على الشرع والقانون[3]

---

[1] سلامة بن سليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1436هـ-2015م، ص27

[2] محمد جمعة عبدو، الفساد أسبابه.. ظواهره. اثاره. الوقاية منه..، ملحق مع الكتاب عن دراسة الحالة الليبية ومؤشراتها 2010-2018م، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا ،2019،ص7

[3] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه.. صوره.. علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى، ط 1، دار نهضة مصر للنشر، مصر، ص45

2- هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام.[1]

3- آما في الجزائر فقد عرفه قانون 06-01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 بأنه الامتيازات الغير مبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية واختلاس الممتلكات من قبل وظيف عمومي واستعمالها على نحو غير شرعي والغدر والإعفاء والتخفيض الغير قانوني في الضريبة والرسم واستغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة أو تعارض المصالح أو اخذ فوائد بصفة غير قانونية وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات والإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا والتمويل الخفي الأحزاب السياسية والرشوة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبيض أو إخفاء العائدات الإجرامية، وإعاقة السير الحسن للعدالة ،والبلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم.[2]

يتضح من خلال مختلف التعاريف السابقة لمفهوم الفساد انه ينطوي على عدة معاني والتي من بينها:

. الفساد هو سلوك منحرف ومخالف للقواعد والأحكام القانونية

. يغلب عليه الطابع السري الى درجة يستحيل اكتشافه

. ينطوي الفساد على الخديعة والتحايل والتضليل وخيانة الثقة والإخلال بالواجب المهني

. الغرض من الفساد هو تحقيق مكاسب شخصية ومتبادلة بين عدة أطراف

[1] جريو سارة، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4 –العدد 2– جامعة الشلف الجزائر،2018 ،ص121

[2] لشهب مسعود، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002–2015 باستخدام نماذج الفار مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8 ،جامعة 20اوت 1955 سكيكدة–الجزائر–2017 ،ص196

المبحث الثاني: خصائص الفساد المالي ومظاهره

يعتبر الفساد المالي من اطر الظواهر تهديدا للاقتصاد ذلك كون مظاهره وخصائصه متعددة ومختلفة فتختلف باختلاف وجهة نظر الباحث وباختلاف الاثر وقيمة الضرر فهناك من الجرائم ما تدخل ضمن تصنيف الفساد المالي في نظر دولة ما او مجتمع او بيئة معينة لذلك سوف نحاول حصر اهم خصائص الفساد المالي ومظاهره.

المطلب الأول: خصائص الفساد المالي

حيث يتميز الفساد المالي بالعديد من الخصائص نذكر منها

- تتسم أعمال الفساد بالسرية التامة خاصة في الدول التي تمارس رقابة مشددة ضد الفساد.
- تعدد الأشخاص الذين يمارسون هذا الفعل على شكل مجموعات أو فرق، حيث يشترك أكثر من طرف يجمعهم تبادل المنافع والأرباح المشتركة.
- يمارس من خلال التحايل والقفز من فوق القوانين والأنظمة، والخداع والتمويه والتزوير، وإنشاء أوراق ومستندات، وأختام وهمية غير حقيقية.
- يمارس بأساليب متعددة ومتشبعة، وتتطور بسرعة مع المستجدات التكنولوجية العلمية
- تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال استغلال السلطة المخولة للموظف، مما يؤدي إلى انتهاك وخرق الواجبات والمسؤوليات المناطة ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.[1]

المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي

إن مسالة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار). يعتبر عاملا مهما لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن ينجني منه المفسد إلا الخسران نجد من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة.[2]

وتنحصر أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر في الرشوة، الاختلاس، غسيل الأموال، التهرب الضريبي.

---

[1] سارة بوسعيود، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5 ،العدد 1 ،جامعة ام البواقي –الجزائر– ، 2018 ، ص306–307

[2] ص215محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، ط1 دار الصفاء، عمان،

- الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.[1]

تعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد المالي شيوعا وانتشارا وتأثيرا فهي في صورة تعامل وسلوك الموظف مع عامة الناس عندما يريد استغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وبطبيعتها، فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات قيمة عينية، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعني أنها رشوة مهما اختلفت التسميات.[2]

- **الاختلاس:** هو استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت في عهدته بسبب أو بحكم وظيفته.[3]

يعتبر الاختلاس من أسوء الانحرافات المالية والإدارية، حيث يلجا الكثير من المسؤولين إلى استغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق اختلاس أموال الدولة ، وهذه الأموال تعتبر أمانة يجب المحافظة عليها ، وهذه الأعمال لا تتفق مع أخلاقنا الإسلامية الكريمة وتنطوي على إخلال جسيم بواجبات الوظيفة العامة وزعزعة الثقة لدى موظفي الدولة والتشكيك في نزاهتهم.[4]

- **غسيل الأموال:** وتعني عملية غسيل الأموال الإجراءات والترتيبات التي تتخذ من قبل الأشخاص والمؤسسات المالية، لجعل ما يسمى بالأموال القذرة مقبولة للتداول في الأسواق المحلية والدولية، وبالذات المصارف، لتمكين أصحابها بعد ذلك من استعمالها في شراء السلع والخدمات أو استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة، ذلك إن معظم دول العالم لا تقبل البنوك فيها أموالا بمبالغ كبيرة، قبل التحري عن مصدرها.[5]

---

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 215

[2] صاحبي سهام، مذكرة الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية –دراسة حالة الجزائر–، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي –الجزائر– ،2016–2017 ، ص17

[3] سارة بوسعيود، مرجع سبق ذكره، ص307

[4] محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، الطبعة 1 ،دار الكتب المصرية، مصر، 2014، ص24

[5] على المقابلة، الفساد المالي في إطار دولي: أسبابه واساليبه، قياسه، وطرق مكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 ، جامعة اليرموك –الأردن– ص 26

- **التهرب الضريبي والجمركي:** تمثل الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للخزينة العمومية للدولة، لهذا فان أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صوره وأشكاله، يشكل نزيفا لموارد الدولة، وهذا ما يجعل الإدارات المعنية بمحاربته بالطرق القانونية المتوفرة. حرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[1]
- **الإسراف في المال العام:** ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية وتتمثل صوره في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية للأشخاص والشركات الغير مؤهلة قانونا أو غير المكلفة، وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل، هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق مصالح شخصية.[2]

المبحث الثالث: أسباب الفساد المالي والآثار المترتبة عنه

لقد تعددت عوامل ظهور الفساد والتي ساهمت في انتشاره وتتنوع بين ما هو سياسي ، اقتصادي ،واجتماعي ،وتتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوكا سلبيا تحركه المصلحة الذاتية ، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد .[3] حيث تتمثل هذه الأسباب في :

الأسباب السياسية:

1- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد: وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد حيث لا تستقيم أية سياسة بغياب المحاسبة وغياب الشفافية.[4]

---

[1] احمد سلامي، أسماء سلامي، عبد الحق بن تفات، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 6 ، جامعة قاصدي مرباح –الجزائر-،2018 ، ص 109

[2] جريو سارة، مرجع سبق ذكره، ص 123

[3] صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 18

[4] باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو –الجزائر- 2015، ص34

2- **ضعف الممارسات الديمقراطية وحرية المشاركة:** تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، ذلك ان شيوع حالة الاستبداد السياسي يساهم ويسهل في نمو هذه الظاهرة.[1]

3- **وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر الحكم في البلاد ولا تقبل المشاركة:** فمع وجود هذه الظاهرة ستظهر بالتأكيد ظواهر سوء استغلال السلطة وانحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموما مما يؤدي إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة ويظل عدم وجود المساءلة والمحاسبة ويتم استغلال المال العام وتسخيره لتحقيق مصالح فردية خاصة الأمر الذي يدفع البعض من أبناء المجتمع إلى التخلي عن روح المواطنة وممارسة كل أشكال وأنواع الفساد نتيجة غياب العدالة الاجتماعي .[2]

الأسباب القانونية والإدارية:

وتعتبر البيئة البيروقراطية أفضل بيئة لتفشي ظاهرة الفساد المالي وذلك بسبب:

1- **العامل القانوني:** وهو ما يكشف عن تواضع مردود سياسة مكافحة الفساد على الرغم مما تزخر به التشريعات من ترسانة عقابية مدججة بكل صور التجريم والعقاب ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن جرائم الفساد في العصر الحالي تتسم بالتنظيم والمراوغة والذكاء وكل إجرام جديد وذكي ينبغي مواجهته بتشريع جديد وذكي.

2- **غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي:** إن معظم الحكومات والدول المتقدمة تستمد قوتها من وجود أنظمة قضائية عادلة ورصينة و مستقلة تفرض هيبتها قوانينها العادلة لتحكم الجميع، أما في غياب الأنظمة القضائية العادلة والمستقلة ، ومع غياب المساءلة ستبرز بشكل فعال عوامل انتشار الفساد ومظاهر التجاوز على القضاء في ظل ضعف التدابير القانونية وغياب لغة لا سلطة فوق القضاء (وكذلك الحصانة غير المرفوعة لبعض المسؤولين الكبار لمحاسبتهم)، حيث أن غياب المحاسبة والمساءلة بكل أو بمعظم صورها ترجع إلى غياب قانوني أي أن

[1] قوري طانية –حمانة سعاد، الفساد المالي واليات مكافحته، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق السياسية، تخصص قانون عام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية –الجزائر–،2013–2014 ،ص30

المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيما لآليات المحاسبة والمساءلة فلا نجد فيها رقابة دستورية أو مساءلة برلمانية أو نجدها منظمة قانونا لكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها .

3- **ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وعدم استقلاليتها:** إن من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد هو ضعف أو عدم وجود أجهزة رقابية التفتيشية قوية تستطيع بسط إجراءات الضبط الداخلي، وتطبيق القوانين على كل مرافق وحلقات الإدارة العامة للدولة، ومن خلالها تستطيع أن تضع ضوابط العمل الصحيحة بحيث لا يمكن اختراقها من المستغلين وأصحاب النفوس الضعيفة، على أن تساعد هذه الأجهزة على مراقبة وتقويم أية انحرافات تظهر من خلال العمل مما يساعد على تحجيم دور الفساد والحد منه.

4- **وجود قوانين أو أنظمة تشريعات تشجع على الفساد :** ونرى من الضروري إضافة هذا السبب ، حيث غالبا ما يكون القانون وسيلة من وسائل الفساد ،وذلك عندما يعبر عن وجهة نظر الأنظمة الديكتاتورية ، فيسعى المشروع إلى خلق جرائم عن أفعال أصلها مباح ، وذلك من اجل وضع المواطن في محل الاتهام وإضعاف مركزه القانوني، أو يترك ثغرات قانونية ويجعل السلطة التقديرية للموظف العام فيستغل هذا الموظف وظيفته للقيام بممارسات فاسدة مما يؤدي إلى التحايل على مثل هذه النصوص بشتى الوسائل ، واغلبها تكون غير مشرعة ، وأهمها جرائم الرشوة ، وانتحال الصفة والسرقة والاختلاس ... وغيرها .

5-**العدد المتزايد في القرارات اللامركزية في القطاع العام:** والتي تزيد من مصادر اتخاذ القرار وتنوعها، وكذلك السلطة التقديرية للمسؤولين حيث يلجا الكثير منهم إلى الرشاوى شرط تنفيذ بعض الأعمال التي لهم السلطة التقديرية في تنفيذها أو عدم تنفيذها (حسب ما تقتضيه المصلحة)، وهذا العامل يشير إلى عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية.[1]

الأسباب الاقتصادية:

1-**العامل الاقتصادي:** وهو يبدوا مزدوج الدلالة في صلته بالفساد ، حيث تصبح المجتمعات الفقيرة والغنية على حد سواء معرضة للسقوط في شراكه ،في ظل غياب القيم السياسية والثقافية واليات الحماية القانونية ،فالفقر عامل يصعب أحيانا إنكار صلته بالفساد ، على الأقل في بعض صوره ، لاسيما في رشوة بعض الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة وإقدامهم على اختلاس المال العام ، إذ أن الفقر وانخفاض مرتبات الموظفين خاصة الذين يتعاملون في وظائفهم مع الجمهور

[1] بوسعيود باديس، مرجع سبق ذكره، ص34-35-36

تدفعهم إلى اللجوء للرشوة والهدايا ويزداد الأمر سوءا مع اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ، أما الغني فقد يبدوا عاملا مشجعا على صورة معينة للفساد ، وهو ما يعبر عنه في علم الجريمة ب (إجرام الياقات البيضاء) ، ويتجلى ذلك في جرائم الاختلاس الكبيرة وتقاضي العمولات ، وغسل الأموال ، كما أن النموذج الاقتصادي المطبق قد يتيح أحيانا ويزيد فرص الفساد لا سيما في المجتمعات التي تمر بمراحل تحول اقتصادي ، حيث تصبح قيم واليات الليبرالية التي لم تترسخ بعد بما فيه الكفاية ، ستارا يخفي العديد من جرائم الفساد ، ووسيلة يمتطيها البعض لارتكاب هذه الجرائم مستغلين ما تتحه هذه القيم والآليات الليبرالية من فرص للفساد وإغراءات للثراء غير المشروع .

2-إضافة إلى تمتع المسؤولين الحكوميين العموميين بحرية واسعة في التصرف (السلطة التقديرية للموظف) وبقليل من الخضوع للمساءلة حيث يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو ريع مادي عن طريق قبول الرشاوى من الشركات أو الموظفين مقابل حصول هذه الأخيرة على امتيازات أو استثناءات وتسهيل الإجراءات لهم.[1]

3-**الفجوة المتزايدة بين أجور الاسمية للعاملين بمختلف الأجهزة الحكومية:** لان احتياجاتهم المالية الدافع الأكبر لارتكاب مختلف أشكال الفساد، نظرا لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة، وهذا ما يجعلهم يفتقدون ثقتهم بعملهم الأصلي ويتقبلون تدريجيا فكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي.[2]

4-عدم تعرض المسؤولين الكبار للمساءلة والمحاسبة وعدم تقديمهم للمحاكمة جراء ضلوعهم في جرائم وقضايا الفساد، مما يفسخ المجال أمام الموظفين والمسؤولين الصغار لارتكاب أعمال فاسدة بدعوى أن فساد أولئك الموظفين الكبار أكبر من فسادهم الذي يعتبرونه بسيط.

5-ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفاهيم المساءلة العامة والمسؤولية والجزاء، كما تتوفر لدى الموظفين الكبار ورجال السياسة حصانة أو نفوذ تحميهم من المساءلة أو الملاحقة القضائية.[3]

---

[1] بوسعيود باديس، مرجع سبق ذكره، ص 36-37

[2] قوري طانية، حمانة سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 32

[3] بوسعيود باديس، مرجع سبق ذكره، ص 37

الأسباب الاجتماعية والثقافية:

1-**اختلال القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع:** من الأسباب الموضوعية المهمة في نشأة ظاهرة الفساد هي تلك المتعلقة بالإنسان وأخلاقياته ومدى استجابته للضلوع في أفعال وجرائم الفساد من عدمه، فالقيم الأخلاقية التي تزرع داخل الإنسان هي الرادع الذاتي المعنوي والتي تعتبر أهم في أركان الوقاية من الفساد، فإذا ما اختلت هذه القيم أصبح كل شيء لدى الشخص مباحا بلا رادع تحت وطأة الرغبة الفطرية في حب التملك والاستئثار وحب التفرد بالسلطة والمال.

فالقيم الأخلاقية مثل الصدق والأمانة والنزاهة ومعرفة الحدود الواضحة بين الحلال والحرام حسب ما امر به الدين وفصلته الشريعة، هي أساس قوي حيث انها تكون عقيدة قوية وبيئة ذاتية طاردة للفساد والانحراف السلوكي، وبالتالي فان زرع هذه القيم والحفاظ عليها واجب وضروري حتى تكون هي خط الدفاع الأول والاقوى ضد الفساد وجرائمه.[1]

2-**طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية:** مما له الأثر الكبير في تفشي الفساد، وبالتالي انتشار المحسوبية على حساب مصالح الدولة العليا.[2]

3-**انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع وانتشار الفقر:** إن سوء التوزيع للدخول بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة وتدني رواتب العاملين في القطاع العام ، والذي يقابله ارتفاع مستوى المعيشة ، يساعد بشكل كبير على بروز ظاهرة الفساد الى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية ناشئة عن الإحساس بعدم العدالة والانحلال في الوضع الاقتصادي والمعاشي والفوارق الطبقية الكبيرة والتي تؤدي بدورها إلى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عموما ،(فمثلا انخفاض أجور الموظفين الحكوميين يغري بهم ويدفعهم أحيانا إلى الفساد من خلال البحث عن مصادر مالية أخرى من اجل زيادة رواتبهم ودخلهم ، وتحسين أحوالهم المعيشية ، فيلجئون إلى الرشوة لتسهيل بعض المعاملات الغير مشروعة أو تسريع بعض المعاملات المشروعة).

4-**بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة وغير كفئة وغير متخصصة في مجال عملها:** إن من ابرز عوامل انتشار الفساد ، وجود قيادات إدارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس (المحسوبية ولمنسوبيه) ،على حساب الكفاءة والتأهيل ، وهي غالبا ما تكون غير كفئة أو

---

[1] محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 30

[22] بوقصه ايمان، الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 1 ، العدد 3 ، جامعة العربي التبسي تبسة –الجزائر–،ص 282

متخصصة ، في مجال عملها ، وهذا يؤدي إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية ، والقرارات الخاطئة وضعف الأنظمة الإدارية التي تحكم إدارة المواقع ، لان وضع الشخص غير مناسب في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار ، وهو غير مؤهل لأشغال المركز الإداري الذي تميله الوظيفة في أجهزة الدولة والمجتمع ، يجعل أداءه الوظيفي ضعيفا ، ودون مستوى الطموح ، مما يضر بمصلحة المواطنين وسمعة الدائرة الإدارية والدولة ، الأمر الذي يساعد البعض على استغلال ذلك من قبل البعض مع تمرير عمليات الغش والتلاعب ، على هذا المسؤول واستغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية .

5-**غياب حرية الإعلام:** وعدم السماح للإعلاميين وللمواطنين الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

يبدو انه من الصعب اختزال ظاهرة الفساد في عامل بعينه أو حتى في مجموعة عوامل بعينها، إلا انه يبدو أن العامل السياسي ربما يكون الأكثر بروزا واثارة للانتباه، لكنه ليس العامل الوحيد بالتأكيد، ومع ذلك يمكن القول انه ثمة عوامل كثيرة ومتشبعة وهي متداخلة ومعقدة ينبغي أخذها بعين الاعتبار.[1]

المطلب الثاني: أثار الفساد المالي

عند انتشار الفساد يكون له نتائج وتأثيرات على مختلف مناحي المجتمع وتؤثر على مختلف أركان الدولة والمواطنين وترجع بالضرر المباشر والغير مباشر على الجميع

أولا: الآثار الاقتصادية:

إن للفساد المالي تكلفة خاصة في المؤسسات العامة، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع، وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد المالي على النحو التالي:

1-يساهم الفساد المالي في تدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.[2]

2-يسبب في انخفاض إيرادات الدولة من ضرائب وجمارك ويحدث خلل في الموازنة العامة: انخفاض حجم الإيراد العام للدولة من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم الإدارية التي تحصلها الدولة من

[1] بوسعيود باديس، مرجع سبق ذكره، ص 38 -39 -40

[2] ليلى بوحديد، الهام يحياوي، دور اليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، مجلة، جامعة باتنة 1 -الجزائر-، ص 28

المؤسسات التجارية والمواطنين والتي بدورها يؤدي إلى قيام الدولة بتعويض هذا العجز في الإيراد عن طريق زيادة القدرة التكليفية، وزيادة ضرائب جديدة ورفع الضرائب الموجودة وهذا ما يؤثر بشكل كبير على المواطنين خاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة.[1]

3-تراجع مؤشرات التنمية البشرية: إن استفحال الفساد يقلل من نصيب الموارد الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية، ويضعف من كفاءة الموارد المخصصة لها، كالانخفاض في دليل التنمية البشرية وتدهور مؤشرات الصحة والتعليم، وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتدهور الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة وزيادة نسبة الفوارق بين الجنسين، وانعدام الثقة في الحكومة، وارتفاع معدل البطالة في أواسط الشباب.[2]

4-يؤدي الى خلل وتشوه في بنود ميزانية الإنفاق العام : يتجه السياسيون والمسؤولون المرتشون الى توجيه الموارد المالية وقيم كبيرة منها الى بنود معينة في ميزانية الدولة والتي يسهل الحصول على رشاوي والابتزاز والحصول على عمولات من خلالها خاصة الخدمات الأساسية والاحتياجات الضرورية للمواطنين مثل الصحة والتعليم وخدمات النظافة العامة والصيانة والتشغيل، حيث يعمل هؤلاء المسؤولون على اصدار قرارات إدارية التي تساعد وتفتح ثغرات تمكنهم من الاستيلاء والارتشاء من هذه البنود مما يسبب في فقدانها وعدم استغلالها في بنود الصرف التي خصصت من اجله من الأساس.

والذي بدوره يسبب من تقليل قيمة ومقدار بعض البنود الأخرى عن طريق المناقلة بين البنود والعمل تحت نظرية الظروف الاستثنائية بحجة الاحتياجات الضرورية والماسة خاصة في فترات الحروب والأزمات.

5-يحول دون استثمار الكفاءات العلمية والمهنية في الإنتاج والتنمية: دور الكفاءات العلمية والمهنية هو أساس عملية الإنتاج والتنمية وكذلك رؤوس الأموال المحلية، فان عدم الاهتمام بهم وإهمالهم نتيجة انتشار الواسطة والمحسوبية والمحاباة يجعل هذه الخبرات والكفاءات تشعر بالظلم المهني وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتسود ثقافة الربح السريع والاتجاه الى النشاطات الغير إنتاجية ويصل بهم الأمر الى العزوف عن المشاركة والعمل والتفكير في النزوح والهجرة الى أماكن ودول تقدرهم وتهتم بهم وتكون أكثر أمنا وتقديرا لهم من بلدانهم.

---

[1] محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 40

[2] عبلة سقني، محمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري دراسة الأسباب واليات مكافحته، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 7 ، العدد 1 ، الجزائر ،2018 ، ص 23

6-ارتفاع مقدار الدين العام: رفع قيمة المديونية الداخلية والخارجية حيث يصبح الدين العام في الدول التي تعمل بهذا النظام كبير جدا، وكذلك الدين الخارجي عن طريق الاقتراض الدولي بفوائد والذي يقع باقتصاد الدولة في دوامة الديون ويصل الى حد التحكم في استقلالية قراراتها حتى السيادية منها.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

من المؤكد ان انتشار الفساد المالي، له تأثير على النواحي الاجتماعية في حياة الافراد، في أي من المجتمعات التي تصاب به، وتتجسد الآثار الاجتماعية للفساد المالي، في الصور التالية:

- يقود الفساد المالي الى سوء توزيع الدخول والثروات والإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية من خلال استغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم في المجتمع والدولة، مما يسمح لهم بالسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية، وحرمان باقي افراد المجتمع من الاستفادة بأدنى حقوقهم مما يؤدي الى زيادة معدلات الفقر والآفات الاجتماعية.[2]
- انتشار الشعور بالظلم لدى الغالبية والتي تؤدي بدورها الى حالة من الاحتقان المستمر والمزمن بين طبقات المجتمع نتيجة ظهور شرائح ومجموعات مهمشة تدخل إلى دائرة الأقليات المهضومة الحقوق.[3]
- إضعاف أخلاقيات المجتمع، حيث يساهم الفساد في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الافراد الباحثين عن النجاح الفردي، فتصبح قيم الثراء، غير المشروع لها الأولوية في سلم القيم.[4]
- يؤدي الى تقليص الفرص المتاحة للعمل أو الشغل خاصة أمام الكفاءات المهنية ، مما يؤدي في الغالب الى تفشي ظواهر الانحراف والمشاكل الاجتماعية والنسيج الاجتماعي ،فتصعد الأقلية إلى المناصب العالية والحساسة وتكتسب الثروة بطرق غير مشروعة ،بينما يجري دفع الأكثرية والأغلبية إلى القاع الاجتماعي ،فتتركز الموارد بأيدي ممارسي الفساد مما يؤدي الى إخلال التوازن في المجتمع وصعود هذه الفئة مع انخفاض فئة الأكثرية الفقيرة الى مستوى التدهور وتدني مستواهم المعيشي ،الذي قد يؤدي الى ارتكاب بعض الفئات الضعيفة والهشة للجرائم والسرقات ، وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع لو احسن التعامل معها .[5]

---

[1] محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 41-42

[2] صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص28

[3] محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 42

[4] صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 29

[5] بوسعيود باديس، مرجع سبق ذكره، ص 56

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

حيث تحتوي الدراسات السابقة على الدراسات العربية والدراسات الاجنبية:

المطلب الأول: الدراسات العربية

يتناول هذا المبحث مجموعة من الدراسات العربية المتعلقة ب الفساد المالي واليات مكافحته والمتمثلة في:

أولا: دراسة احمد سلامي، أسماء سلامي، عبد الحق بن تفات بعنوان تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر خلال الفترة (2003-2017) وهذا بغية معالجة مواطن القوة والضعف والتقدم بمجموعة من الحلول للتصدي لهذه الافة التي سيترتب عليها تخلف كبير في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه الاستقرار الاقتصادي للجزائر، خاصة في الوقت الراهن الذي تشهد فيه الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، وذلك بالتزامن مع قلة الموارد المالية التي لم تعد كافية للحفاظ على مستويات عالية من الانفاق الحكومي.
لهذا الغرض استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة تكشف عن وجود العديد من المظاهر الفساد المالي المستشرقة في الجزائر ، وتصاعد في وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها، حيث حلت الجزائر بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية في المرتبة ال 112 عالميا في سلم الفساد لعام 2017من بين 180 دولة، بعدما كانت في المرتبة 108 سنة 2016 حصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3.3 من أصل 10 في مؤشر الفساد. ويبدو ان الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ عام 2003، ما يعني ان الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد لم تكن لها الفعالية الكافية لأجل محاصرة هذه الافة.

ثانيا: دراسة بوقصه ايمان بعنوان معضلة الفساد المالي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الفساد المالي وفيما تتمثل صوره واشكاله وكيف تصدت الجزائر لهذه الظاهرة.

بحيث تم استخدام الأسلوب الوصفي لوصف وسرد مختلف نقاط ومعطيات هذه الدراسة باستعمال النصوص القانونية والمراسيم الرئاسية التي تحد من ممارسة الفساد المالي.

فيما كانت نتائجها ان الفساد المالي كظاهرة خطيرة تتطلب اهتمام حقيقي من طرف الجهات الوصية لمكافحتها وان جهود المشرع الجزائري بصفة خاصة والتشريعات الدولية بصفة عامة تبقى قاصرة عن

التصدي الفعال لمثل هذه الظاهرة، فالفساد كجريمة تنوعت واختلفت صوره واشكاله كما ان توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لحياة الافراد، مما يخلق العدالة الاجتماعية التي تقلل من ممارسات الفساد المالي.

وكانت توصيات هذه الدراسة ان تتضمن البرامج الحكومية استراتيجية لمناهضة الفساد المالي وانشاء مؤسسات تكون مهمتها مكافحة الفساد لا أكثر، كما يتم ربط برنامج مكافحة الفساد بإعادة صياغة عمل الحكومة والإدارات الحكومية والتركيز على مسالة النزاهة والشفافية.

ثالثا: دراسة لشهب مسعود بعنوان دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في. الجزائر خلال الفترة 2002-2015باستخدام نماذج VAR

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الفساد المالي والإداري والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)، ومن اجل ذلك استخدمت نماذج الانحدار الذاتي للمتجه

وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة الى الفساد المالي والاداري، حيث ان زيادة النفقات العامة ب 1 بالمئة يؤدي الى زيادة الفساد المالي والاداري ب 1.8 بالمئة. وعلاقة سببية تتجه من الفساد الاداري والمالي الى العجز الموازني، اذ ان زيادة الفساد المالي والاداري ب 1 بالمئة يؤدي الى زيادة العجز الموازني ب 0.15 بالمئة في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد المالي والاداري والايرادات العامة.

وبذلك فان الفساد الاداري والمالي في الجزائر يكرس بواسطة زيادة حجم النفقات العامة ويترجم ذلك بظهور العجز الموازني.

رابعا: دراسة صاحبي سهام بعنوان الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية –دراسة حالة الجزائر-

قدمت هذه الدراسة اثار الفساد المالي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية واسقاطها على الواقع الجزائري وتحليل أثر الفساد المالي على النمو الاقتصادي.

تم الاعتماد على المناهج العلمية حيث استخدم المنهج الوصفي والتحليلي

حيث توصلت الدراسة الى ان مظاهر الفساد المالي من رشوة الى الاختلاس العام غسيل الأموال التهرب الضريبي سببه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة كما ان اثار الفساد تمس مختلف القطاعات والاصعدة (النمو الاقتصادي والتنمية، الاثار السياسية

والاجتماعية أثرها على الفعالية الإدارية، الاستقرار السياسي وغيره...) وان ظاهرة الفساد المالي انتشرت في كافة الدول العربية خاصة تلك التي تعاني من اضطرابات سياسية وامنية.

خامسا: دراسة خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين بعنوان الاثار الاقتصادية للفساد المالي والاداري في الجزائر وجهود مكافحته

تهدف هذه الدراسة الى الاحاطة بالإطار المفاهيمي للفساد بصفة عامة، والفساد المالي والاداري، مظاهره واثاره المختلفة على وجه الخصوص، وبحثت في واقعة بالجزائر وجهود الدولة لمكافحة الظاهرة والتقليل من اثارها الاقتصادية حيث اهتم الباحثون في السنوات الاخيرة بمسالة الفساد بمختلف اشكاله بالنظر لانتشاره الواسع، بل ان بعض قضايا الفساد اطاحت بحكومات، ومنها ما خلق اضطرابات داخل الدول، لما له من اثار على مختلف النواحي، ذلك ما يستلزم قيام الدول بمجهودات قصد مكافحة الظاهرة والتصدي لها ما جعل الحكومة الجزائرية تسارع في وضع ميكانيزمات لمكافحة الظاهرة والوقاية منها، اهمها قانون رقم 0-01المؤرخ في 20فيفري2006، وكذا انشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

يتناول هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة الأجنبية ذات علاقة بالفساد المالي والية مكافحته

أولا: دراسة Latreche Ali بعنوان La corruption et son impact sur l'économie global en Algérie

تعد معرفة اليات تطور الفساد احدى اهم التحديات التي تواجهها الدول النامية خاصة بسبب الافتقار الى البيانات الإحصائية.

يعرض هذا المقال اطارا تحليليا تجريبيا بسيط، يدمج يقيس ويحلل تأثير الفساد على الاقتصاد الكلي للدولة كما يسلط الضوء على مختلف اليات تطور الفساد.

تؤكد النتائج المحصل عليها فرضية التحليل، كما تساعد على حصر ديناميكية الظاهرة في الجزائر (ظاهرة الفساد).

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

بعدما تناولنا مجموعة من الدراسات المتعلقة بالفساد المالي توصلنا الى:

– ان الدراسات السابقة كانت كلها متفقة ذات أفكار مقاربة نوعا ما حيث ناشدت بوضع مؤسسات مختصة دون أية شراكة.

– اتفاق مجمل الدراسات على ان الفساد سببه دوافع وعوامل قد تكون سياسية اقتصادية أو اجتماعية.

– مسألة مكافحة الفساد متعلق بالنزاهة والشفافية.

– إن الفساد يتلون حسب العوامل منها داخلية وخارجية، وبعضه يكون منظم والاخر غير منظم.

– جميع الدراسات السابقة اكدت ان للفساد المالي اثار سلبية على كل من العدالة الاجتماعية والسياسية وكذا النمو الاقتصادي.

حيث ان الاتفاق ظاهر على كل من الدراسات السابقة العربية والدراسات الحالية بينما هناك اتفاق نسبي بالنسبة للدراسات الاجنبية فيما يخص في الجانب النظري.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل تم التوصل الى النتائج التالية:

– الفساد المالي ظاهرة قديمة وليست حديثة الولادة لكن في السنوات الاخيرة ظهرت بقوة عدة فضائح مالية.

– ان ظهور الفساد المالي وانتشاره نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مهدت الطريق هذه الظاهرة لتتغلغل في اوساط المجتمع وتصبح من ثقافته.

– من أبرز مظاهر الفساد المالي وانتشارها بكثرة الرشوة التي اصبحت السبيل الوحيد لتسهيل الاجراءات والمعاملات والاختلاسات التي يقوم بها كبار الموظفين والمسؤولين في الدولة.

– يعيق الفساد المالي عمليات التنمية حيث يؤثر سلبا على الاستثمار الذي يعد المحرك الاساسي للتنمية.

الفصل الثاني

واقع الفساد في الجزائر

تمهيد:

إن الجزائر بالرغم من امتلاكها لموارد مالية معتبرة إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف المنشودة، ويرجع ذلك أساساً إلى الاستخدام غير الكفء وغير الرشيد لهذه الموارد نتيجة انتشار مختلف أشكال الفساد الذي يتسبب في هردها، سرقتها واختلاسها مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى تحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة والشاملة.

فالجزائر ونتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الذي تعرفه في مختلف القطاعات والمجالات، قامت بوضع مجموعة من الآليات للتخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها.

ومن أجل الإحاطة بحيثيات هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تحدثنا في المبحث الأول" الفساد المالي في الجزائر: التطور التاريخي، العوامل التي أدت إلى ظهور انتشار الفساد في الجزائر، والمبحث الثاني «سيتم فيه عرض مؤشرات قياس الفساد أما المبحث الثالث" سنتطرق فيه إلى آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر وكيفية الوقاية منه.

المبحث الأول: التطور التاريخي للفساد المالي في الجزائر العوامل والمظاهر

ان ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة الصدفة بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر منذ الإستقلال، التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة والتي مرت بعدة مراحل.

المطلب الأول: التطور التاريخي للفساد المالي في الجزائر

تقسم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر إلى خمس مراحل، ولقد ساد في كل مرحلة من هذه المراحل نوعاً معيناً من الفساد حسب الظروف السائدة في تلك الفترة.

المرحلة الأولى: فترة بين (1962– 1965):

في هذه المرحلة بدأت البوادر الأولى لظهور الفساد في الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث، فإن الجزائر لم ترث من الإستعمار إلا الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، ومن أهم الفضائح التي مرت بها هذه المرحلة نذكر :

اولاً: قضية المجاهدين المزيفين: حيث أن نمو الفساد وتطوره شيئاً فشيئاً عن طريق الجهاز البيروقراطي الموروث عن الاستعمار الفرنسي نتج عنه ما يسمى بقضية المجاهدين المزيفين، لقد اشترط لإعداد بطاقة مجاهد وجود شاهدين فقط وهذا ما تسبب في تضخيم الأعداد لأناس لا علاقة لهم بالثورة ليصل عدد البطاقات المزيفة إلى 10.000 بطاقة دون أن تحرك السلطات ساكناً تجاه هذه القضية، هذا فيما يخص الفساد على مستوى الفساد الصغير.

ثانياً: قضية خزينة جبهة التحرير الوطني: وهي أهم مسألة أثيرت في فترة حكم بن بلة على مستوى الفساد الكبير، وتضمنت سرقة أموال الجبهة وتحويلها إلى الخارج، هذه الأموال تمثل اشتراكات العمال الجزائريين المتبرع بها لصالح السلطات العليا، حيث تقدر قيمتها حوالي 43 مليون فرنك فرنسي.

ثالثاً: قضية صندوق التضامن : أنشأه الرئيس بن بلة وقد كان هذا الصندوق يمثل مجموع التبرعات التي تقدمها النساء آنذاك، وما يمكن قوله أن فترة الحكم في عهد الرئيسين بن بله قد فتحت الباب واسعاً نحو البوادر الأولى لانتشار ظاهرة الفساد[1].

[1] عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة، حالة الجزائر 1995،2006، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 67.

المرحلة الثانية: الفساد في الفترة 1966– 1979

أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات واتجاهات نحو النمو والتصاعد، ويعتبرها أحد الباحثين بأنها البداية الفعلية لظهور مملكة الفساد، حيث قامت الدولة بضخ أموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة لتبنيها لنموذج الصناعات المصنعة والانطلاق بوتيرة متسارعة أقل ما يقال عنها أنها كانت تفتقد للعقلانية والرشادة المطلوبة، وهذا ما أدى إلى هدر واختلاس كبير للموارد المالية للدولة.[1]

المرحلة الثالثة: الفساد في الفترة 1980 – 1989

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في فترة الثمانينات، إلا أن الفساد استمر في الاتساع والتغلغل في الاقتصاد الوطني، حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في القطاعات التي شهدت بعض التأخر مثل بناء السدود والعمران والمنشآت الصحية والجامعات وإنشاء الطرقات والسكك الحديدية والمطارات، وكلها مشاريع يسهل إخفاء ممارسات الفساد فيها، فبالرغم من الرقابة التي فرضت على العقود الكبيرة ابتداء من 1980، إلا أن ذلك لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد، ولعل من أهم القطاعات الاستثمارية التي شملها الفساد في هذه المرحلة ما يلي :[2]

اولاً: الصناعة: استمرت ممارسة الفساد في القطاع الصناعي، ولكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، بسبب توجه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى أصبحت ذات أولوية في هذه الفترة، وبقي القطاع الصناعي معتمداً بشكل رئيسي على الخارج في تصميم المشاريع وإنجازها واستيراد التكنولوجيا مثلما كان الحال في الفترة السابقة، وقد تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100 مليار دينار أي حوالي 20 مليار دولار امريكي، التهم الفساد منها حوالي 8 مليارات دولار امريكي.

ثانياً: النقل: عرف قطاع النقل كثيراً من الفضائح سواء تعلق الأمر بالسكك الحديدة أم بالنقل الجوي أو البحري، وفيما يلي نستعرض أمثلة لأشهر عمليات الفساد في قطاع النقل والتي حدثت خلال هذه الفترة.

ثالثاً: طريق سكة الحديد بين رمضان جمال وجيجل (أكثر من 100 كلم)، أسندت مهام إنجاز هذا الجزء من السكة الحديدية إلى الشركة الفرنسية Bouygues، ولكن قبل بضعة أشهر من توقيع العقد وبدأ الأعمال، طلبت الشركة الفرنسية إعادة تقويم المشروع بحوالي مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 200 مليون دولار امريكي، وهو ما يمثل زيادة في قيمة المشروع بحوالي 35% من القيمة المتفق عليها

[1] من المرجع نفسه، ص 68.

[2] عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 844.

من البداية، وبالفعل تم ذلك حيث حصلت الشركة على مبلغ إضافي قدر بمليار دينار أي ما يعادل 200 مليون دولار.

*وفي إطار المخطط الخماسي 1980–1984، كلفت الشركة الوطنية للسكك الحديدة شركة أجنبية ببناء 49 مركزاً لصيانة القطارات والسكك الحديدية، والشيء الملاحظ عن هذه الصفقة هو أن السعر المتفق عليه كان باهضاً جداً وغير مبرر على الإطلاق، وبالرغم من ذلك فإن عدد كبير من هذه المراكز أهملت بعد بنائها ولم تستعمل قط.

رابعاً: البناء: في إطار المخطط الخماسي 1980–1984 ، استفاد قطاع البناء من عدة مشاريع لبناء العديد من المنشآت الصحية والتربوية، والوحدات السكنية، حيث خصصت لها مبالغ ضخمة، ما جعل هذا القطاع بيئة خصبة لنمو الفساد واستفحاله على نطاق واسع، فظهرت فضائح مالية كبيرة مرتبطة بمشاريع البناء كلفت بها شركات فرنسية، التي كانت تمارس الفساد بشكل موسع من أجل الحصول على العقود وإقصاء الشركات الأجنبية الأخرى المنافسة لها. وأهم الولايات التي شملها الفساد في مشاريع البناء خلال هذه الفترة هي قالمة، أم البواقي باتنة والجلفة، فاستناداً إلى ما يقارب خمسون ألف (50.000) وحدة سكنية تم إنجازها، قدرت المبالغ المختلسة عن طريق الفساد بأكثر من 133 مليون فرنك فرنسي أي ما يعادل 30 مليون دولار امريكي.

المرحلة الرابعة: الفساد في فترة التسعينات 1990–1999

تعد هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة من جهة، ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري، حيث تسبب ذلك في شغور مؤسساتي كبير، نتيجة لإعادة التوزان المالي الخارجي، وانتقل الفساد إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل رامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداءاً من 1994، حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة أنه أصبح يتم النهب علناً للثروات الوطنية[1].

وسنقدم فيما يلي فكرة عن مدى اتساع الفساد في المجالات التالية:

أولاً: الفساد في قطاع المحروقات

تعتبر المحروقات الثروة الرئيسية للبلاد، فهي تشكل حوالي 98% من مجموع إيراداتها من الصادرات، فبعد تأميم البترول والغاز عام 1971 عرفت الجزائر أول عملية خصخصة في عام 1991،

[1] المرجع نفسه، ص 450.

ليفتح بعدها الباب لخصخصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية بدون تهيئة الظروف المناسبة وإجراء الدراسات اللازمة، وهذا ما تسبب في تغلغل الفساد بشكل واسع، ومثال على ذلك في عام 1991 تم الإعلان عن بيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 دولار للبرميل، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وكانت الدراسات التقنية آنذاك تشير إلى مخزون حاسي مسعود المتوفر للضخ يمثل 66% من مجموع مخزون البتول في الجزائر أي ما يعادل 478 مليون طن، وبيع 25% من هذه الكمية بسعر 6 أو 7 دولار للبرميل الواحد بدلاً من سعر السوق آنذاك الذي يتراوح بين 18 إلى 20 دولار أمريكي للبرميل، يعني أن هذه الصفقة ستحرم الجزائر من 12 إلى 13 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل خسارة الاقتصاد الوطني لثروة هائلة.

ثانياً: الفساد في مجال الإنفاق العسكري

نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة، فقد زاد الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ، إذ ارتفع في سنة 1994 بنسبة 45%، وفي سنة 1998 بنسبة 100% ليصل إلى 2 مليار دولار امريكي، حيث أن 25% من 20 إلى 22 مليار دولار من الأموال التي أنعش بها الاقتصاد الجزائري بين سنتين 1994 و 1998، نتيجة لإعادة جدولة الديون الخارجية خصصت للإنفاق العسكري، وكل هذا تم على حساب الاستثمارات المنتجة، بحيث ليس بمقدور أحد محاسبة وزارة الدفاع على مشترياتها وصفقاتها الضخمة، كون هذه الصفقات تتم بسرية لدواعي أمنية، مما يصعب اكتشاف الفساد فيها وتقديره.

المرحلة الخامسة: 2000 – 2016

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقة عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010 – 2014 ، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي 2015–2019 والذي خصص له 262 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج، وعقد العديد من الصفقات المشبوهة، ...الخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010 .[1]

[1] المرجع نفسه، ص 855–858.

فمنذ 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدءا بقضية البنوك الخاصة التي تم تصنيفها في ظروف جد غامضة بدون متابعة فعلية لأصحابها الذين فروا للخارج، وعلى رأسها مجمع الخليفة الذي يتكون من شركة الطيران الأشغال العمومية، ثم فضيحة الطريق السيار شرق- غرب، وقضية الفساد في شركة سوناطراك.

أولاً: قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة وإفلاس البنوك الخاصة

لم تكن فضيحة بنك الخليفة والخسارة التي تكبدتها الخزينة العامة بأكثر من 1.7 مليار دولار من جراء ذلك، سوى مقدمة لتعرية حجم التجاوزات المسكوت عنها في النظام المصرفي الجزائر، لا سيما في منظومة البنوك الخاصة التي تمخضت ولا تزال تثير الكثير من الفضائح والفوضى (تزوير الوثائق والمستندات، الاختلاسات، تبييض الأموال وتنامي رهيب لمعدلات الرشوة ...إلخ)، تسببت في إفلاس وسحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين منذ سنة 2003، وهي على التوالي : الخليفة بنك، المصرف التجاري الصناعي، الشركة الجزائرية للبنك، مونا بنك، جنيرال ميديتيرانيان، يونين بنك، الجيريان انترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك، وهو ما يعني أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها.[1]

وتعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت ب " فضيحة القرن "، وترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من إفلاس كان يبدو وكأنه قدر محتوم لا مفر منه، وبالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن، إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي معلنة بذلك إفلاس الخليفة، وفتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات غير القانونية التي تم ارتكابها من طرف مسيري هذا البنك في وقت كان فيه المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج.

فبالرغم من أن الحكومة أعلنت بأنها ستلتزم بتعويض المتضررين من قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث لا يزال أكثر من 14000 ضحية نصب واحتيال بنك الخليفة ينتظرون التعويضات منهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم[2].

[1] عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 862-863.

[2] الفساد كبد الجزائر 30 مليار دولار، مقال منشور على الموقع www.rayafm/news:34041. تاريخ الاستفادة 2020/04/03.

ويمكن القول إنه إذا كان الإفلاس هو الظاهرة المميزة للبنوك الخاصة ذات رأس المال المحلي في الجزائر، فإن الاختلاس أصبح الظاهرة المميزة للبنوك العمومية فيها، والذي سجل في السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً.

ثانياً: الفساد في إنجاز الطريق السيار شرق – غرب

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطاباً للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف وهدر كبير للمال العام، وتضخيم للفواتير، والتلاعب في الميزانيات الملحقة لمختلف المشاريع.

وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في إنجاز مشروع القرن " الطريق السيار شرق – غرب"، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1200 كلم، والذي أصبح يعرف ب " فضيحة القرن " من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوي والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CRCC-CITIC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ ب 4 مليارات دولار، ووصل إلى 11 مليار دولار، ونسبة إنجازه لم تتعدى 40 %، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فرجح أن تصل 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جداً، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق – غرب، والثاني شمال – جنوب.[1]

ثالثاً: الفساد في شركة سوناطراك

لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضية الخليفة والطريق السيار شرق– غرب ستكونان آخر قضايا الفساد والاحتيال في الجزائر، خاصة بعد تعهد السلطات العليا في البلاد بمتابعة المتورطين في الفساد ومعاقبتهم، لكن لم تغلق هاتين القضيتين اللتين كلفت خزينة الدولة المليارات من الدولارات حتى انفجرت أخرى يراها المراقبون أكبر وأثقل بكثير من سابقتيها، ألا وهي " فضيحة سوناطراك 1 و 2"، فهذه المرة امتد وتغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث كان يمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات النفط والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، وبالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات المشبوهة،

[1] كمال الشيرازي البنوك الخاصة في الجزائر، دعه ينهب.. دعه يمر، مقال نشر في 24 ديسمبر 2007، ص01 على الموقع http/benbadi/sorg/vb/showthnad.php.

التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة .[1]

المرحلة من 2017 – 2020:

في هذه المرحلة شهدت الجزائر مفارقات عجيبة عقب انتشار واسع في البلد، منذ 22 فبراير كسر الجزائريون حاجز الصمت ونصبو محاكم شعبية لرموز الفساد في المسيرات المليونية، بسبب تفشي الفساد في مختلف دواليب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وما نتج عن ذلك من ضياع ونهب خيرات البلاد، وبالتالي تردي أوضاع الشعب، وقد شمل الفساد على خاصيتين وهما:

اولاً: امتيازات واعفاءات

باشرت السلطات القضائية خلال الأيام الماضية النظر في العديد من القضايا المرتبطة برجال الأعمال، ويقع رجال الأعمال تحت ضغط رهيب بسبب المخاوف من أن تتحول التحقيقات ضدهم إلى تهم ومحاكمات، وبدأت الملاحقات القضائية ب"علي حداد" الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات صاحب أكبر تجمع لرجال الأعمال والذي يقبع حالياً في سجن الحراش بالعاصمة بعد إلقاء القبض عليه، وهو يهيم بمغادرة التراب الوطني عبر معبر حدودي مع تونس وانضم إلى حداد كل من الأخوة كويناف ، ويواجه هؤلاء تهماً تخص الاستفادة من امتيازات وقروض كبيرة دون ضمانات، إلى جانب إجراء تحويلات مالية مشبوهة وتهريب أموال معتبرة من العملة الصعبة نحو الخارج بطرق غير قانونية من بينها تضخيم الفواتير واستفادة طيلة السنوات الماضية عدد من رجال الأعمال من مبالغ معتبرة في شكل امتيازات واعفاءات جبائيه وضريبية وجمركية.

وقال الخبير الاقتصادي عبد الحميد علوان أن الجزائر تحصي نحو أربعة آلاف ملياردير تزايد عددهم بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، وأعتبر أن العدد غير منطقي ودليل على تربح بطريقة غير شرعية، واعتبر علوان أن النظام السياسي في الجزائر أسس للشأن الاقتصادي، حيث حولت الهيئات الرسمية لمكافحة الفساد إلى هيئات استشارية فقط وأفرغتها من مهامها الأساسية .

ويصنف مؤشر إدرك الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الجزائر بالمرتبة 105 عالمياً من أصل 180 دولة بمعدل 35 نقطة من أصل 100.

[1] عزيز طواهر، 60 مليون سنتيم لتعويض ضحايا بن خليفة عن الملايير الضائعة، من الموقع
http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php2name=newsfile=articlersid=19804

ثانياً: رفع الحصانة

ومن جانب السياسيين كان كل من الوزير السابق أحمد أويحيى ووزير المالية محمد لوكال قد تلقيا استدعاءات للمثول أمام وكيل الجمهورية في قضايا تبديد المال العام وتقديم امتيازات غير مشروعة، كما أعلنت المحكمة العليا فتح ملفي الفساد تورط فيها الوزير السابق للطاقة شكيب خليل أحد أبرز المقربين من بوتفليقة، كما ينظر إعادة فتح ملف الطريق السيار شرق – غرب واستدعاء وزير الأشغال العمومية السابق عمار غول، وهذا ما يندر بامتداد القائمة إلى وزراء آخرين أشرفوا على مشاريع ضخمة أو تصرفوا بشكل مشبوه في أموال عمومية خاصة مع بداية التحرك نحو رفع الحصانة البرلمانية عن الوزيرين السابقين جمال ولد عباس والسعيد بركات اللذين هم ضمن أعضاء مجلس الأمة، ويتوقع أن تشهد الأيام المقبلة تصاعداً في وتيرة استدعاء المتورطين، وخاصة بعد تأكيد قيادة الجيش تقديم الضمانات الكافية للجهات القضائية، ومهما يكن من الأمر فإن ما يجري يعطي مؤشرات قوية عن بداية انهيار إمبراطورية الفساد في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: عوامل ظهور وانتشار الفساد المالي في الجزائر

هناك عدة أسباب وعوامل جعلت من هذه الظاهرة تنمو بسرعة فائقة وتنتشر على نطاق واسع في الجزائر، وتتمثل أهم هذه الأسباب والعوامل في:

01/ العوامل السياسية:

ولتحديد أهمية العامل السياسي في تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر:

- **الطابع الريعي للدولة:** إن الاعتماد على الريع البترولي عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر، وذلك بالاحتكام إلى منطق الزبانيية، وهذا ما جعل من الدولة هي المانع والمانح في نفس الوقت، فهي تعمل على منح من تشاء من المسؤولين والفئات الاجتماعية وكل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام تعمل على مساومته مادياً، كما تمنع الموارد على كل من ترى فيه تعارضاً لسياستها، فأصبحت الدولة الجزائرية تعرف ضمن منطقة الثقب الأسود نظراً لما تعرفه من انتشار للفساد.

إن تنامي اعتماد الدولة على الريع ومع التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها خاصة أسعار البترول جعل من هذه النعمة نقمة، فبدل أن توجه الثروة لخدمة التنمية الشاملة نجد أن هذه الثروة وجهت

[1] مؤلف عبد الحميد عبد وس، عنوان المقال إمبراطورية الفساد تتهاوى، تاريخ الاستفادة من المقال يوم الأحد 26 أفريل 2020.

لخدمة فئة معينة، والتي تمثل السلطة الفعلية في الجزائر، والتي أطلق عليها الرئيس الراحل محمد بوضياف المافيا السياسية المالية.

- **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:**

إذا كانت غاية السلطة في نظر ساسة الدولة المتخلفة هي البقاء في السلطة، وهذا ما أثبته واقع هذه الدولة من خلال مشاركة مسئوليها في أعمال فساد تتضمن نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء، فإن غاية أي نظام سياسي في الدولة التي تحترم نفسها وتتيح لأبنائها حق التداول السلمي على السلطة هو تحقيق مصالح المجتمع.[1]

02/ العوامل الاقتصادية:

من العوامل الاقتصادية المساهمة في تنامي الفساد وتراجع التنمية في الجزائر البنية الهشة والرثة للاقتصاد الجزائري، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على ما تدره أرباح البترول، حيث تمثل 98% من مداخيل الجزائر.

إن هذا التركيز الاقتصادي على مداخيل المحروقات يجعل من الدولة تتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والحكومية بحيث يفتح الباب الكبار من استقبال رشاوي من مختلف الأفراد، كما أن أتباع هذه السياسة الاقتصادية يزيد من حجم الإعانات التي تقدمها الحكومة، مما يفتح المجال أمام الموظفين الحكوميين للتلاعب بهذه الأموال، وذلك اعتبارا لمقولة كلما زاد حجم الإعانات زاد مؤشر الفساد في المجتمع.

- **النهج الاقتصادي وأثره في انتشار الفساد:**

ما يميز الدولة الجزائرية هو انتهاجها للمذهب الاشتراكي باعتباره النهج الاقتصادي الذي يسمح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع، غير ان هذه النهج ولدت عدة أمراض دفعت الجزائر من خلاله الثمن باهضاً، مما أدى إلى استبدال الأمراض القديمة التي أتشرت بشكل ملفت في المجتمع بأمراض جديدة من نوع آخر، سمحت لفئة قليلة من الثراء الفاحش على حساب بقية الشعب، مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة للفساد في الجزائر.

[1] حاجا عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 46.

- **الانتقال من الاشتراكية إلى انفتاح السوق:**

وهذا الانتقال جعل من الجزائر تغيرها من الدول النامية أرضاً خصبة لانتشار الفساد خاصة في ظل تحول المفاهيم والقيم بظهور مصادر جديدة للثروة وهذا ما يتجلى من خلال انتشار الاقتصاد الموازي وما تعرفه الجزائر من حركة مكثفة للسوق السوداء، وذلك من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

03/ العوامل الثقافية والاجتماعية: هناك العديد من العوامل المساعدة على انتشار الفساد في الجزائر

- **ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين** : إثر فشل سياسة التخطيط فيما سبق وضياع معادلة الإنتاج والاستهلاك والتحكم في النمو بصورة عامة مع سوء التدبير وتبذير الثروة الوطنية وتفاقم مخاطر الأزمة الاقتصادية، كل هذا زاد في ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية كما أن هناك مجموعة من التقاليد ساهمت في تنامي هذه الظاهرة والتي يخيل إلى المواطنين بأنها سلوكات مقبولة ومنها المقولات التراثية التي يرون فيها أعراف لازمة، ويمكن ذكر بعض الأمثلة المعروفة مثل مقولة " أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب " وهي أمثلة تستعمل في غير موضعها لتبرير السلوكات الفاسدة.
- **التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري:** وإذا نظرنا إلى البيئة العائلية الجزائرية فنجد الفرد ملتزم اتجاه عائلته عن طريق ضرورة تقديم خدمات للأسرة والمقربين وحرمان الأفراد الآخرين من هذه الخدمات أو بمعنى آخر تفضيل الأقارب عن الأفراد الآخرين، ومثال ذلك في التوظيف فما زالت الروابط العائلية والجهوية هي العامل الأقوى والمسيطر في العلاقات الاجتماعية الجزائرية مما أتاح الفرصة لممارسة العديد من أشكال الفساد في ظل بيئة اجتماعية ساهمت في دفع أفراد المجتمع لرفع رشاوي مقابل تعيين أبنائهم في الوظائف .[1]

04/ العوامل الدولية :

ساهمت العوامل الخارجية في تكريس الفساد في الجزائر، حيث لا تزال الجزائر رهينة التبعية للإنتربول الخارجي الذي تتزعمه الدول المصنعة، وقد ازدادت براغي التبعية أكثر تشبثاً من خلال النموذج التنموي الذي تبنته الجزائر بعد استصدار الميثاق الوطني سنة 1976 الذي ألغى الملكية الفردية وعوضها بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فكان من نتائج هذه السياسة التنموية المتبعة ظهور ما يعرف

[1] عنترة بن مرزوق عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دراسة الأسباب والحلول، منشورات جبيلي للنشر والتوزيع، برج بوعريريج، 2009، ص 87-88.

بالكومبرادورية الموالية للعرب، حيث وأنه إضافة إلى كونها أضحت مصدراً من مصادر الاستغلال الداخلي والخارجي فإنها أصبحت مصدراً للفساد والبحث عن الريوع.

إن سياسة الاقتراض قد أثرت تأثيراً بليغاً على التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ذلك أن سياسة البنك الدولي تمتاز بنوع من النفاق، فمعظم البرامج التي قام بتمويلها هي في الحقيقة تخفي جيل الأجهزة البيروقراطية للمؤسسات المالية الدولية، كما تخفي أسلوب الزبائنية التي تتعامل به هذه الأجهزة مع دول الجنوب خاصة في ظل عدم كفاءة النخب الحاكمة من جهة، والفساد الذي يعد أحد أهم خصائص دول الجنوب.[1]

[1] عنترة مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الفساد المالي في الجزائر

في خضم ما ذكر سابقاً عن انتشار الفساد المالي في الجزائر والخوض في العوامل المساعدة في ذلك توجب الوقوف على مؤشرات الفساد التي تنشرها المنظمات والمؤسسات الدولية.

المطلب الأول: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للفساد

هذا المؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية يرتب دول العالم وفقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين في الدولة، تتراوح قيمته بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 تعني درجة شفافية عالية، إذا كان المؤشر يتراوح من 0 إلى 10 أو 100 إذا كان المؤشر يتراوح بين 0 و10 درجة.

ويوضح الجدول التالي رتبة ودرجة الفساد التي حصلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد 2007 إلى 2019.

الجدول رقم 1 درجة الفساد في الجزائر من 2007 إلى 2019

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2007	180	3.0 من 10	99
2008	180	// 3.2	92
2009	180	// 2.8	111
2010	178	// 2.9	105
2011	183	// 2.9	112
2012	176	3.4 من 100	105
2013	183	// 3.6	105
2014	175	// 3.6	94
2015	168	// 3.6	100
2016	168	// 3.6	88
2017	180	// 3.3	112
2018	180	// 3.5	105
2019	180	// 3.4	106

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات تقارير منظمة الشفافية

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وضمان الشفافية والنزاهة، ففي سنة 2007 حصلت على درجة سيئة قدرت ب 3.0 من 10 درجات، واحتلت بذلك المرتبة 99 من بين 180 دولة، ويرجع ذلك لانتشار واسع لمختلف مظاهر وأشكال الفساد، ثم عرفت تحسناً طفيفاً وفي درجة الفساد سنة 2008 حيث حصلت على درجة 3.2 واحتلت بذلك المرتبة 92 ، وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر في هذه الفترة، وخلال المرحلة من 2009 إلى 2011 تراجع ترتيبها بشكل كبير حيث حصلت على درجات جد سيئة تراوحت بين 2.8و 2.9 من أصل 10 درجات، وهو ما يعني أن الجزائر رتبت مع البلدان الأكثر فساداً في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل 3 درجات من 10 درجات) وابتداء من 2012 أصبح المؤشر يحتوي على 100 درجة بدلا من 10 درجات وحصلت الجزائر على درجات تراوحت بين 34 و 36 درجة من أصل 100 درجة خلال الفترة من 2012 –2019 وهذا يعني أن البلاد بقية خلال هذه الفترة أيضاً تشهد معدلات خطيرة للفساد (مثل عمليات اختلاس ونهب المال العام وتبييض الأموال ، سواء استغلال الوظيفة ، تزاول الرشوة والصفات العمومية ، وكذلك منح الامتيازات والإعفاءات ورفع الحصانة).

ومن هنا يمكن القول إن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني في نظر واضعي هذه المؤشر ومن يطلع عليه من رجال الأعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات وهو ما يشكل بيئة تكون فيه حالة عدم التأكد مرتفعة وطاردة للاستثمارات .

الشكل رقم 01: تطور مؤشر الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية

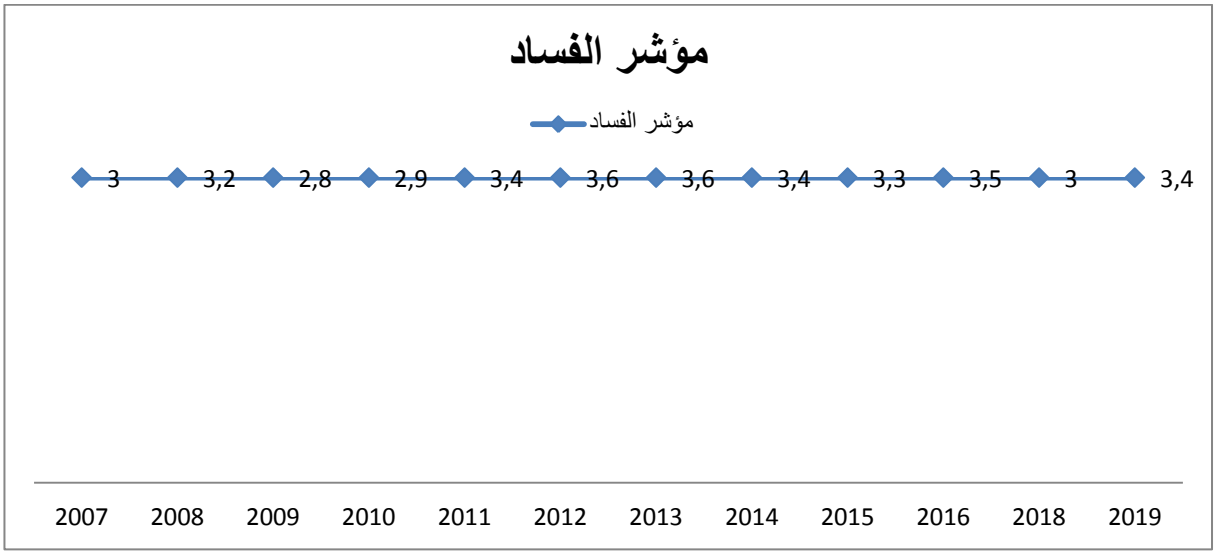

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معلومات الجدول رقم 01

المطلب الثاني: مؤشر ضبط الفساد الخاص بالبنك الدولي

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، وهو يقيس الإدراكات الحية للمفاهيم التالية:

الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية، تتراوح التقديرات ما بين −2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الجزائر في مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي خلال الفترة 2007 و2016

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر ضبط الفساد	– 0.56	– 0.59	– 0.58	– 0.52	– 0.54	– 0.50	– 0.47	– 0.60	0.66	0.69

Source: http/databnk world bank org/data/reports aspx2reportname=WGI-tableβid=ceea4d8b.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة حيث أنها تسجل درجات متدنية في السنوات الثلاثة 2014 و2015، 2016 حيث سجلت درجات تراوحت بين – 0.6 و0.69.

كما يشير التقرير الذي يصدره البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد أن الجزائر تعتبر بيئة خصبة لنمو مختلف مظاهر الفساد.

وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة، وضعف القدرة على الحد من المسؤولين الفاسدين، وغياب النظام القضائي النزيه المستقل الذي يحد من حصانة المنصب ونفوذ المسئول، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدية الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة وهو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد.

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد المالي في الجزائر

اتخذت الجزائر في سياق محاربة الفساد العديد من التدابير خاصة التشريعية بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة والفساد حيث قام المجلس الشعبي الوطني بالمصادقة على قانون الوقاية من الفساد ومحاربته، وقد شكلت الجزائر سنة 2007 عدة لجان متخصصة وفرق أمنية ووفود للسفر إلى الخارج، للكشف عن الأموال المنهوبة واسترجاعها، وهي مهمة صعبة بسبب تمويه المتورطين في الفساد، كما نسجل انضمام الجزائر إلى آلية التقييم من قبل النظراء والتركيز على أهمية الحكم الراشد في مكافحة الفساد، وبذلك يتطلب تخفيض مستوى الفساد إتباع استراتيجية شاملة تؤثر في سوق الفساد، ولا توجد استراتيجية موحدة لكل الدول لاختلاف ظروفها وإمكانياتها، ويتبقى مهمة مكافحة الفساد قضية سياسية بالدرجة الأولى مع الحاجة الملحة للجهد الدولي.

المطلب الأول: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد المالي في الجزائر

في الجزائر هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، من أهمها ما يلي:

اولاً: البرلمان

يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستورياً والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب، ومن الآليات أيضاً اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد وإحالة المتورطين فيها إلى العدالة.[1]

ثانياً: مجلس المحاسبة

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر وهو هيئة رقيبة بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأ في سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كانت وضعها القانوني.

[1] عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 63.

ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية، وهي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيمات الصفقات العمومية ومن ثم يمكن القول إن رقابة مجلس المحاسبة يتبع بالصلاحيات التالية:

- مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية إدارية كانت أم اقتصادية.
- مراقبة جميع التعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته.
- ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد.[1]

ثالثاً: المفتشية العامة للمالية

لقد أنشأت المفتشية العامة المالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 1980/03/01 وأعيد تنظيمها في العديد من المرات، حيث أصدر المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها من أهمها المرسوم التنفيذي 272/08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المتعلق بصلاحيات المفتشية العامة للمالية والذي أسند لها صلاحيات المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي، وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وثيقة الصفحة العمومية من خلال :

- جمع المعلومات عن الصفقة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة.
- البحث في طريقة إبرام الصفقة، فإذا أبرمت عن طريق التراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية والاستثنائية والتي تجعل الأمر بالصرف يتجنبها عدى الحالات التي نص عليها القانون نظراً لما يترتب عليها من نتائج سلبية كالمحاباة واستغلال النفوذ والرشوة والإضرار بالمصلحة العامة.
- تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام.
- مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية.[2]

[1] حمزي خضري، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، مرجع سبق ذكره، ص182

[2] المرجع نفسه، ص 181.

رابعاَ: المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها

أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس زروال، وذلك بموجب المرسوم الرئيسي الصادر في 02 جويلية 1996، وهو يضم موظفون سامون في الدولة ورجال القانون والأمن، مهمته منذ بدء عمله اهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عالج العديد من ملفات كبيرة بمشاريع تنموية مثل مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا، الصندوق الوطني للسهوب، ملف العقار الصناعي والعديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد.[1]

خامساً: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

نصت المادة 17 من القانون 06 .01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية، وتحدد تشكيلية الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم، وتتضمن هذه الهيئة استقلاليتها بوجه خاص عن طريق اتخاذ التدابير الآتية:

- قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة المؤهلين للاطلاع على معلومات شخصية وعموماً على أية معلومات ذات طابع سري، بتأدية اليمين الخاصة بهم من قبل استلام مهامهم. (تحدد صيغة اليمين عن طريق التنظيم).
- تزويد الهيئة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتأدية مهامها.
- التكوين المناسب والعالي المستوى لمستخدميها.
- ضمان أمن وحماية أعضاء وموظفي الهيئة من كل أشكال الضغط والترهيب والتهديد والإهانة.

مهام الهيئة :

تكلف الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالمهام الآتية:

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنية.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسين المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

[1] المرسوم الرئاسي 36-33 بتاريخ 2 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطنية لمراقبة الرشوة والوقاية منها.

- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لا سيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.
- التقييم الدوري للإدارات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات بالموظفين العموميين بصفة دورية واستغلال المعلومات الواردة فيها.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في واقع ذات علاقة بالفساد.
- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانياً على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.[1]

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الفساد المالي

إن مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية والجزائر على وجه الخصوص بذلت جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد.

اولاً: إصلاح النظام القضائي

لقد أخذت الجزائر على عاتقها تعزيز دولة القانون والحق ومحاربة الفساد حيث شكل ذلك محور رئيساً في برنامج التجديد الوطني للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي أكد منذ توليه الحكم أن العدالة تعد الشرط الضروري لكل تقدم وتطور، وإن إصلاحها يقع في قلب وفي طليعة المشروع الضخم للتجديد الوطني، وعلى أنه يمنح أولوية قصوى لتنفيذه في إطار عمل السلطات العمومية، وفي نفس الإطار نصب رئيس الجمهورية بتاريخ 20 أكتوبر 1999 اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي كلفها بالإمعان في المنظومة القضائية واقتراح التدابير الملائمة لإصلاحها، وقد كان على هذه اللجنة التي تميزت تشكيلها بتنوع الكفاءات الوطنية التي تستلم تقريراً يتضمن اقتراح بخصوص تجديد حقيقي للعدالة الجزائرية، وفي هذه الإطار يتم اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية في حق القضاة والموظفين في قطاع العدالة

[1] على جيبش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2013-2014. ص 158.

المتورطين في قضايا الفساد والرشوة، حيث يجتمع المجلس الأعلى للقضاء بانتظام لفرض عقوبات على المسؤولين القضائيين الذين يسيئون استخدام سلطاتهم.[1]

ثانياً: العمل على إرساء مبادئ الحوكمة داخل النظام المصرفي

نظراً للأزمات والفضائح الكبيرة التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري وعلى رأسها بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري وعمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك العمومية وبمبالغ ضخمة، والتي كان سببها الرئيسي حسب اللجنة المصرفية (إحدى هيئات البنك المركزي) هو سوء الحوكمة والتسيير الذي ميز الوظيفة الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر على البنوك الخاصة في تلك الفترة، التي تميزت بعدم وجود استراتيجية واضحة للمنظومة البنكية في الجزائر وعدم الانسياب الجيد للمعلومات بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

كل هذا ساهم في تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة في قضايا انتشار الفساد وضعف مناخ الاستثمار، ما يعني أن تبني مبادئ الحوكمة أصبح يطرح بإلحاح، الشيء الذي دفع الحكومة إلى تأسيس لجنة تحت اسم اللجنة الوطنية للحكم الراشد، التي قامت بإدخال عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام البنكي ومردوديته والمساهمة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وهذا من خلال النقط التالية:

- تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2003 حيث كان السبب المباشر لإصدار هذا التعديل هو الانعكاسات السلبية للمشاكل التي عرفتها البنوك الوطنية الخاصة وما رافقتها من اختلاسات للأموال وضياع لحقوق المودعين، وجاء هذا التعديل من أجل وضع حد لتكرار مثل هذه الحالات وحفاظاً على الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري وأهم النقاط التي تناولها هذا التعديل ما يلي:

✓ إعطاء الضوء الأخضر لمراجعة شروط تكوين البنوك الخاصة وتحديد الحد الأدنى لرأس مالها.

✓ رفع وتشديد العقوبات المفروضة على المديرين المسيرين والعمال الموظفين في حالة مخالفتهم للقواعد المصرفية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض.

✓ منح كل شخص يعمل على مستوى البنك ويملك سلطة التوقيع من منح قروض أو تقديم تسهيلات انتمائية لأقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية.

[1] هلال مراد، الوقاية من الفساد التشريعي الجزائري على ضوء القانون الدولي، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية ، سنة 2006، ص 96.

- ✓ إعادة النظر في تركيبة اللجنة المصرفية، حيث تم إضافة أشخاص آخرين لها والهدف هو تشديد الرقابة على البنوك التجارية وتفعيلها.[1]

أ. الإصلاح الإداري:

ولعل من الأمور المتفق عليها أن الفساد المالي من شأنه أن يلحق أفدح الأضرار بجهود الإصلاح الإداري، ومن هنا تحاول الفئات المتورطة في الفساد المالي إيجاد الذرائع للوقوف في وجه الإصلاحات الإدارية والمالية للمحافظة على الامتيازات المكتسبة واعتبار المال العام وسيلة للنهب والثراء غير المشروع.

بغية التحقيق من آثار الفساد الإداري ومحاربته اعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتي ظهرت على مختلف الأصعدة منها بين مجموعة من القوانين الرادعة لهذه الظاهرة، كما قامت بمجموعة من الإصلاحات على مستوى الجهاز الإداري أدت إلى عصرنته وتحديد قواعده وأحكامه وإعادة صياغته، كما أقيمت جهود ضخمة لمحاربة هذه الظاهرة فيما يخص التوعية واتخاذ اجراءات ردعية ورقابية.[2]

ب. اصلاح نظام الأجور:

يعد إصلاح نظام الأجور أحد السبل لتقليل فرص الفساد الإداري، لأن تحسين أجر الموظف يساعده على تحسين ظروفه الاجتماعية ورفع أدائه وعدم قبوله الرشوة أو قيام بتلاعبات مالية، وهذا ما أجمعت عليه جل الدراسات النظرية إذ أنه عندما يحصل الموظفون الحكوميون على رواتب لائقة فإننا نشتري بذلك طبقة عازلة ضد نظام الرعاية والرشوة، كما يعد إقامة نظام للتحفيز المادي والمعنوي أداة فعالة للحد من انتشار الفساد، ويكون هذا النظام قائم على المساواة في الأجور وعدم المبالغة في التمييز أو كما تم إعادة النظر في الشبكة الوطنية للأجور باعتماد شبكة جديدة للتخفيف من الظروف الصعبة التي يعمل الموظفون في ظلها للنهوض بديمومة الدولة ومؤسساتها باعتماد نظام جديد لتصنيف الموظفين والأعوان العمومين، وتظهر أهمية مراجعة الشبكة الوطنية للأجور من خلال الزيادة في الأجور والتي جاءت لإصلاح الاختلالات في النظام القديم وتوفير حياة كريمة للموظف العمومي لا سيما وأن تدني الأجور يعد من أهم أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر، وتعمل الجزائر على ترشيد إداراتها

[1] القانون رقم 04-03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 2004/03/04 المتضمن وضع نظام لضمان الودائع المصرفية، ص25-ص31.

[2] موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP الجزائر، ص 218.

العمومية وتكييفها مع التطورات التكنولوجية والتي تعتبر من أهم الآليات الكفيلة بتحسين الأداء ومحاربة الأمية الإلكترونية التي تعتبر من أهم معوقات استخدام التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية والتي يعاني منها العديد من الموظفين. إن الاصلاحات الاقتصادية والإدارية مهما كانت محكمة وجادة مصيرها الفشل إن لم تقترن بإصلاحات موازية في الإدارة الحكومية وفي مؤسسات المجتمع المدني بما يسهم في ضبط العلاقات بين السلطة والمال العام، تلك العلاقة التي تشكل بيئة مناسبة لنمو ظاهرة الفساد وانتشارها في المجتمع بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية وتشديد المحاسبة وإصلاح السلطة القضائية التي تستوجب النزاهة، وأن تترافق هذه الإصلاحات بضرورة الفصل بين السلطات لأنه كلما اتسعت المسافة بين الجهات التي تطبق القانون كلما قلت فرص ممارسة الفساد وبالتالي الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية يشكل ضمانة حقيقية لسلامة تطبيق النظام العام.

تبسط القوانين الضريبية بحد من الفساد بطريقتين أولها تقديم قدرة المسؤولين على استخدام تقديرهم الشخصي في تطبيق القواعد الضريبية وثانياً تقليل نسب التهرب الضريبي وزيادة الالتزام بسدادها، وذلك بخفضها وهذه أيضاً إحدى طرق تقليل الاقتصاد الرسمي.[1]

ج. إصلاح قطاع الجمارك:

وضعت المديرية العامة للجمارك استراتيجية جديدة من أجل تحسين الأداء الوظيفي وتسهيل الإجراءات وتطوير آليات العمل المتبعة في مجال الإدارة ومكافحة الفساد وتحسين وضعية العاملين في الجمارك مادياً ومعنوياً، وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة أهداف يتم العمل على تحقيقها تمثلت فيما يلي:

- مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين عن طريق وضع خطة موضوعية لتأهيل وتدريب جميع العاملين في إدارة الجمارك على جميع المستويات وربط عمليات التدريب والكفاءة والالتزام باستناد الوظائف والترقيات بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة والمتابعة الميزانية للعاملين ومعاقبة من يقدم الرشوة، ومن يقبلها بأشد العقوبات على أن تكون موحدة بحق الراشي والمرتشي.
- حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة التهريب عن طريق تكوين وتنظيم دوريات على ضوء الحدود السياسية للقطر لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تضر كثير بالاقتصاد والعمل على ضمان

[1] نواف سالم كنعان" الفساد الإداري والمالي أسبابه أثاره ووسائل مكافحته، مجلة التشريع والقانون، العدد23، يناير 2008، ص 121.

التنسيق الدائم بين الأجهزة الجمركية والأجهزة الأمنية وإدخال التقنيات الحديثة في الكشف عن حالات التهريب.

- تحصيل الإيرادات للخزينة العامة للدولة عن طريق تقديم المقترحات لتعديل نظام التعريفة بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، بحيث يتم إعادة النظر في شرائح الرسوم الجمركية الواردة في التعريفة الجمركية وتقديم المقترحات لإنهاء العمل بأسلوب الضرائب المتعددة وتطبيق الضريبة الموحدة.
- تطوير العمل الجمركي وتحقيق اللامركزية بتشكيل لجنة بالاستعانة بحقوقيين واستشاريين ومختصين من خارج الإدارة لتعديل قانون الجمارك ووضع قانون جديد متطور.
- تسهيل حركة التجارة المشروعة وتشجيع الاستثمار عن طريق تسهيل حركة التبادل التجاري المشروع عبر الأمانات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المعاملات الجمركية واستخدام وسائل فعالة وسهلة للتفتيش والمعاينة وتقديم التسهيلات اللازمة للتجار الملتزمين، ودعم وتطبيق جميع الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الحكومة وتسهيل الإجراءات في المدن الصناعية والمناطق الحرة.[1]
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: إن دور تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لا يقل شأنه عن دور القطاع الحكومي في رصد ومكافحة الفساد والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة ترفع من مستوى معيشة الأفراد وتحقيق لهم الرفاه الاجتماعي وتقلص من حدة الفقر من خلال تقديم العديد من الخدمات لأفراد المجتمع من مواقعهم المختلفة سواء في المدينة أو الريف وبشكل أكثر أهمية نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً في تزويد الأفراد بالعديد من المعارف والمعلومات مثل ترويج المؤسسات الدينية للقيم الأخلاقية أو ترويج المعلومات حول كيفية العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة، كذلك لمؤسسات المجتمع المدني تأثير قوي على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عندما تعمل بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص على تبيين السياسات العامة التي تسعى للتقليل من حدة الفقر وحماية البيئة والتصدي لمختلف ممارسات الفساد التي تعيق التنمية المستدامة.

[1] باسم المحمد، مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحميل المسؤولية استراتيجية جديدة لمديرية الضرائب http//www.fasad.shukumakn.com/content.pnp

ولقد تطور دور مؤسسات المجتمع المدني من تقديم الخدمات لفئات وفي مجالات محدودة وضعف المشاركة في رسم السياسات والاستراتيجيات وضع القرار الى تنوع في مجالات العمل لتشمل فئات أوسع وفي قطاعات مختلفة ومشاركة فعالة في رسم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ المبادرة الوطنية وممارسة الرقابة على الأداء في القطاع العام.

ويرجع الفضل في ذلك إلى مجموعة السمات التي أصبحت تتميز بها والتي من أهمها:

- توصل مباشر وثقة متبادلة مع المجتمعات المحلية وخاصة الفقيرة والمحرومة.
- خبرات عملية متنوعة من خلال الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية.
- كفاءات فنية ومؤهلة (خبراء، متطوعين، موظفين .... الخ)
- القدرة على التنسيق والتنظيم
- مهارات كسب التأييد وحشد الجهود
- القدرة على التفاعل مع النزاعات[1]

إن ممارسات كل هذه الميزات في المجتمع المدني يمكنها من لعب دور جوهري مكمل لدور الدولة في مكافحة الفساد، خاصة عندما تكون الدولة ذاتها خاضعة لمافيا الفساد، حيث يستوجب على مؤسسات المجتمع المدني الضغط على نظام الحكم وتغيير السياسات الفاسدة في سبيل حسن إدارة المال العام وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لها للمشاركة في إعداد استراتيجية شاملة ومتكاملة لمحاربة الفساد ونشر مبادئ الشفافية والمساءلة وتحمل المسؤولية على نطاق واسع، بالإضافة إلى العمليات التي تقوم بها من أجل توعية مختلف شرائح المجتمع بخطورة الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على مختلف جوانب التنمية المستدامة، ويساعدها على ذلك سهولة وسرعة التواصل بينها وبين المجتمع المدني، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال ما يلي:

- المساهمة في نشر الوعي لدى الرأي العام بخطورة ظاهرة الفساد من خلال المؤسسات المختلفة كالإعلام والمؤسسات التربوية والعمل على تنمية روح المواطنة الصالحة وتكوين رأي عام فاعل يشارك في رسم خطط واستراتيجيات مكافحته ومراقبة تنفيذها.
- ممارسة الضغط على أصحاب النفوذ والمسؤولين في الإدارة العمومية من أجل التحرر من التدخلات السياسية وضمان استقلالهم بهدف تجاوزاتهم لممارسة الفساد مثل (المحسوبية، الوساطة،

[1] د.هندة عزبوي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2016، ص 81-82.

والرشوة) والتي يمكن أن تخلف تمييز بين المواطنين تنجر عنه صراعات ونزاعات داخلية تهدد استقرار وأمن البلد.

- الحوار مع السلطات العامة وممارسة الضغط في سبيل ترشيد السياسات الضريبية والمالية.
- المطالبة بنشر الموازنات العامة للدولة سوآءا على المستوى الكلي أو المحلي في كافة الوسائل المتاحة.
- المطالبة بتمكين الصحافة والمجتمع المدني بالاطلاع على سير الأعمال والمشاريع العامة.[1]

د. ترويج القيم الدينية والأخلاقية:

إن العمل على نشر وزرع القيك والمبادئ الأخلاقية في المجتمع تساعد على تنمية الوازع الديني والضمير الإنساني لدى الأفراد وتمنعهم من تجنب مختلف الممارسات الفاسدة والتي تضر سواء بالمصلحة الخاصة أو المصلحة العامة للمجتمع ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- الحث على نشر القيم والمبادئ السامية والأخلاق الكريمة كأساس للعمل الذي يقوم على الكفاءة والجودة ذلك أن العمل لا يكون مقبولاً إلا إذا حكمت الضوابط الأخلاقية، وهذا يقتضي التصدي للفساد والإصرار على الإصلاح من خلال الاستقامة والتمسك بالحق والثبات عليه
- الحث على ضرورة تجنب الممارسات الاقتصادية الفاسدة التي تحرمها الديانات السماوية مثل الربا، الرشوة، التطفيف في الكيل والميزان، المضاربات الربوية والمزايدة في الأسعار دون الرغبة في الشراء
- حسن اختيار العاملين من ذوي الدين والصلاح والعفاف والامانة والصدق بدلاً من إسناد الوظائف لمن ليس أهلاً لها محاباة للأبناء والأقارب والمعارف أو نظير الرشوة يأخذها المسؤول
- الحث على تفعيل الدور الأساسي للمال في تكافل المجتمع وتعاونه من خلال نظام الإرث والزكاة والصدقات
- اعتماد مبدأ الرقابة المالية مثل اعتماد نظام الحسبة الإسلامي والذي يسمح بالحفاظ على الأموال العامة جباية وإنفاقاً وتوجيهها لخدمة النفع العام
- الرقابة الداخلية أو الذاتية للفرد والمتمثلة في ضميره الحي المرتبط بالله عز وجل في السر والعلن

[1] سارة بوسعيد، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 330 ، ص 331.

ومن هنا يمكن القول بأن ترسيخ مثل هذه القيم والأخلاق من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى تفادي الممارسات الفاسدة أياً كان نوعها، وإن غابت أعين الناس أو أعين السلطة وأجهزة الأمن لأنه يدرك أنه مراقب من خالقه محاسب علي أعماله السرية والعلنية.[1]

الانضمام للألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد أنشأه الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechonism) والمعروفة اختصارا ب (APRM) وذلك بقيمة الاتحاد الإفريقي في دربان في جويلية 2002 حيث آلية إفريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بتطبيق القانون والشفافية والحكم الراشد في الدولة الإفريقية، فهذه الآلية تعتبر حجر الزاوية في الشراكة الجديدة وتسعى للامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بكل من مجالات الحكم والتنمية وتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي لتشجيع المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني في البلدان الإفريقية وتحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة.[2]

المطلب الثالث: أهم المبادرات والجهود الدولية لمواجهة الفساد

اولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

هي اتفاقية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003 وصادقت عليها 34 دولة من بينها أربعة دول عربية هي الجزائر، مصر وجيبوتي والأردن.

وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي انتشر في ضوء التطورات الهائلة والمتلاحقة في مجال الاتصالات وثورة المعلومات، ولم تقف أخطاره عند حد الانحلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني الذي يصيب المجتمعات الوطنية، بل امتدت أثاره إلى المجتمع الدولي لكي يصيب تماسكه وتضارب العلاقات الدولية القائمة على المساواة، وقد ألزمت الاتفاقية التشريعات الوطنية بتوفيق أوضاعها للوفاء بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية بتحريم كافة صور وسلوك الفساد التي أوردها وملاحقة مرتكبها.

وبدأت جهود الأمم المتحدة في إطار مكافحة الفساد من خلال إدراجه في المؤتمرات الدولية السابع بمدينة ميلانو سنة 1985 والمحاضرات على مستوى معاهد الأمم المتحدة ومؤتمر هافا سنة 1990، كما تم في نفس الوقت تبني سياسات البرامج المتصلة بمكافحة الفساد كبرنامج الدولي لمكافحة الفساد والذي

[1] أسامة عبد السميع، الفساد الاقتصادي أثره على المجتمع، دراسة فقهية مقارنة، طبعة واحد، بيروت، 2009.

[2] سارة بوسعيود، مجلة البحوث الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 332.

أقره المركز الدولي لمكافحة الجريمة والذي يتضمن السياسات المتعلقة بالفساد ونظم العدالة الجائية ويقوم على تكريس دور المجتمعات المدنية وقرارات الدول من خلال البحوث والدراسات والمساعدة في تطبيق الخطط.

ثانياً / منظمة الشفافية الدولية

أنشأت هذه المنظمة في سنة 1993 على يد عدد كبير من كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لهم رؤية مسبقة ومعلومات في حجم الفساد الممارس على المستوى الدولي، مقرها برلين في ألمانيا شعارها" هو الاتحاد العالمي ضد الفساد، وهي تعتبر من أهم المنظمات غير الحكومية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد، حيث تقوم المنظمة بإصدار تقرير سنوياً عن الفساد في العالم بناءاً على معلومات تقوم بتجميعها من رجال الأعمال وأكاديميين وموظفين بالقطاع العام في كل دولة، وتقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ الإرشادية تتلخص فيما يلي:

- الاهتمام أكثر بمبادئ الحكم الراشد كالمشاركة، الشفافية، والمساءلة، اللامركزية على المستوى المحلي.
- إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربته.
- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.
- إدراك أن هناك أسباب عملية قوية وأخرى أخلاقية لوجود الفساد.

بالإضافة إلى ما سبق تعمل منظمة الشفافية الدولية على تتبع ورصد التغيرات التي تحدث في كل دولة في مجال مكافحة الفساد وبيان أسباب التراخي في مكافحته وتدعو الحكام والمسؤولين إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه الظاهرة وتساعدهم في ذلك من خلال تزويدهم بقاعدة من المعرفة والخبرات حول برنامج مكافحته وتحسين طريقة الحكم وتوفير الشفافية والمساءلة.

ثالثاً / البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أ- البنك الدولي

يعد البنك الدولي من أكثر الأطراف الدولية اهتمام بمكافحة الفساد لكونه من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وبالتالي من أكثر إدراكاً لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها، وقد بادر البنك الدولي إلى وضع استراتيجية نشطة في مجال مكافحة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية هي كالآتي:

1. منع أشكال الاحتيال والفساد في التشريعات الممولة من قبل البنك.

2. تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد لا سيما ما يتعلق بتنظيم برامج المكافحة وتنفيذها.
3. اعتبار مكافحة الفساد شرطاً اساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجال رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط الإقراض ومعاييره.
4. تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

ب-صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي هو الآخر من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد والترويج لمبادئ وآليات الحكم الراشد، وقد ساعده على ذلك ما يمتلكه من صلاحيات وسلطات واسعة في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على الصعيد الدولي الأعضاء أم على الصعيد العالمي وتشمل هذه الصلاحيات بعض الجوانب المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (الموازنة العامة للدولة، إدارة شؤون النقد والائتمان وسعر الصرف)، وما يرتبط بها من سياسات هيكلة تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي(سوق العمل وتأثيره في سياسات التوظيف والأجور) ، وكذلك الجوانب المتعلقة بسياسات القطاع المالي (تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها) ، وقد طرح مجالين رئيسين لمساهمته في مكافحة الفساد:

المجال الأول: تطوير إدارة الموارد العامة ويشمل ذلك إصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وإعداد الموازنات العامة والإجراءات ونظام المحاسبة والتدقيق.

المجال الثاني: خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية.

رابعاً / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدور ريادي في الحرب الدولية ضد الفساد والرشوة حيث لديها العديد من المبادرات والنشاطات في هذه المجال، ففي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد ولعل من أهم ما أشارت إليه هذه الورقة كان بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتضمنت النقاط التالية:

- اعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في مكافحة للفساد.
- زيادة الشفافية في العمليات الحكومية وتعاون الحكومة مع المجتمع المدني للتصدي للفساد.

- دعم البرامج التدريبية لمنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من توعية أفراد المجتمع.
- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق للعمليات الحكومية.

وكذلك قامت المنظمة بجهود أخرى في مجال محاربة الرشوة في المجالات التالية:

- الرشوة في تبادل الأعمال الدولية، يستحوذ هذا الميدان على أهمية متميزة في نشاط المنظمة وتلاجع خطوة تم اتخاذها إلى عام 1994 عندما أصدرت المنظمة مجموعة توصيات عرفت ب (توصيات 1994) بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية والتي دعت الدول الأعضاء إلى تجديد معايير فعالة لمحاربة ومنع رشوة الموظفين الرسميين الأجانب، ونصت التصويت على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية في المنظمة بمتابعة التزام الدول بتوصيات ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة خلال ثلاثة سنوات.

وقد تم في شهر ماي 1997 مراجعة التوصيات على ضوء التقرير المقدم من اللجنة وتم إصدار توصيات جديدة عرفت بتوصيات عام 1997 بشأن الرشوة في تبادل الأعمال الدولية، اتسمت بأنها أكثر شمولية من سابقتها، وتضمنت تعهدات الرسميين الأجانب، وقد دفعت الانجازات التي تم تحقيقها على صعيد تطبيق التوصيات إلى الانتقال لمرحلة أكثر تقدما تمثلت في قيام الدول الأعضاء في المنظمة إضافة إلى خمسة دول غير أعضاء بتوقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية وذلك في 19 ديسمبر 1997، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 15 فيفري 1999.

- الفساد في المشتريات، صدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات التي تدعو إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدبيرات لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل ومنع المؤسسات الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، علاوة على ذلك تقوم المنظمة بمساعدة دول الأعضاء على تطوير عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين وزيادة كفاءة أدائهم.

بالإضافة إلى ما سبق كان للمنظمة مساهمات في مجال تعزيز الحوكمة داخل الشركات ومنظمات الأعمال حيث وضعت ستة معايير لتطبيقها، تمثلت فيما يلي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات.
- حفظ حقوق جميع المساهمين

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشراكة.
- الإفصاح والشفافية.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة.

نلاحظ من خلال هذا أن المنظمات الدولية هي كذلك تبذل مجهودات معتبرة في مكافحة الفساد والحد من استفحاله على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وتحاول لفت الانتباه إلى أن الفساد بأشكاله المختلفة يعتبر أكبر خطر يهدد التقدم والتنمية المستدامة ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة وأن مسؤولية مكافحته تقع على عاتق الجميع.

خاتمة

خاتمة:

الفساد ظاهرة معقدة وخطيرة وموجودة في جميع الدول المتقدمة منها والمتخلفة، ولمكافحة هذه الظاهرة يلزم على الدولة بوضع استراتيجية واضحة ومحددة من شانها تقوية الروابط بين الهيئات الأخرى وتفعيل دور الهيئات المكلفة بمحاربة هذه الظاهرة والعمل على تفعيل دور الاعلام للقيام بتوعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة والعمل على محاربتها ولايتاتى ذلك الامن خلال شعور المواطن بانه في دولة الحق والقانون.

ومن خلال دراستنا لموضوع اليات تفعيل مكافحة الفساد المالي في الجزائر تم التوصل الى النتائج التالية:

النتائج النظرية:

- يعد الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد، وهو ظاهرة لا تختص بإقليم معين بذاته او مرتبط بدولة دون أخرى فهو ظاهرة عالمية تواجه الكثير من الدول المتقدمة والنامية، وتتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها
- لا ينشأ الفساد المالي من العدم وبصورة تلقائية وانما نجد ان هناك عديد من الظروف التي تجتمع فيما بينها وتتحدد لتشكل بيئة مثالية لنمو وانتشار هذه الظاهرة.

– للفساد المالي اثار مدمرة على الاقتصاد الوطني والنمو والتنمية بشكل عام، فالمجتمع الذي يسوده الفساد المالي، هو مجتمع الجهل والانحطاط وكل معاني اللا مجتمع كونه لا يتفق مع الهدف من التنظيم الاجتماعي أساسا.

– ينتشر الفساد بسرعة ويشمل مختلف القطاعات والمستويات، وهذه المظاهر بكل حيثياتها تنخر في اقتصاد الدولة وتؤثر سلبا على قيم وعادات واخلاقيات المجتمع وتقود الى اضطرابات اجتماعية مما يؤثر على تقدم الدولة وتطويرها.

النتائج التطبيقية:

– الفساد المالي كظاهرة لها تشعب كبير كمفهوم لا تختلف كثيرا عن الفساد بصفة عامة، وانما أخطر صوره هدما للاقتصاد الوطني.

– ينتشر الفساد بغياب الشفافية والمساءلة وعدم ملائمة التشريعات.

– الفساد المالي في الجزائر يكون عن طريق زيادة حجم النفقات العامة.

– الفساد المالي في الجزائر يؤدي الى زيادة العجز الموازني.

– رغم منح المشرع الجزائري منح المشرع الجزائري للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته صلاحية تلقي التصريحات بالممتلكات الا انه لم يمنحها اختصاص فتح ملفات التصريح بالممتلكات لكبار موظفين الدولة.

– عدم فعالية وجدوى المؤسسات والهيئات التي رصدتها الجزائر لمحاربة الظاهرة بالرغم من تعددها وتنوعها، وذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية والسلطات اللازمة للقيام بدورها بكل حرية، وعدم توفير الشروط والضمانات الكفيلة بنجاحها وتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

التوصيات:

– الانخراط في المنظمات الدولية المكلفة بمحاربة الفساد بهدف التنسيق والتشاور والاستفادة من تجارب الغير في معالجة هذه الظاهرة.

– العمل على الحد من كل مظاهر البيروقراطية والمحاباة وتوفير العدالة وسبل العيش الكريم لكل المواطنين دون استثناء وانشاء هيئات متخصصة في نشر متطلبات الشفافية وإلزام الهيئات المعنية بتوفير كل المعلومات المتعلقة بهذا الشأن

– لابد من صياغة خطة استراتيجية للإصلاح على مستوى المؤسسات للقضاء على الفساد المالي وذلك بتوفير الوسائل الوقائية الكفيلة بمنع الموظف من الوقوع في الممارسات الفاسدة.

– تفعيل دور وتوسيع اختصاصات الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد وعدم التدخل في سير اعمالها ومنحها الاستقلالية اللازمة للقيام بمهامها. وتبني نهج إصلاحي مغاير للأنماط السابقة بالتركيز على أسباب الفشل.

– ضرورة إقامة نظام معلوماتي متطور يسمح بمراقبة التحركات المالية ومعرفة مشروعية مصدرها وتتبع مسارها وكيفية استعمالها ومجالات استثمارها.

افاق الدراسة:

على ضوء النتائج واهداف هذه الدراسة يمكن اقتراح الدراسات المستقبلية المتصلة بالبحث:

– معضلة الفساد المالي في الجزائر.

– الاليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر

– التدابير الوقائية لمواجهة جرائم الفساد المالي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب :

1. سلامة بن سليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1436هـ-2015م.
2. محمد جمعة عبدو، الفساد أسبابه.. ظواهره. اثاره. الوقاية منه. .، ملحق مع الكتاب عن دراسة الحالة الليبية ومؤشراتها 2010-2018م، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا ،2019.
3. عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه.. صوره.. علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى، ط 1، دار نهضة مصر للنشر، مصر.
4. جريو سارة، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4 –العدد 2-جامعة الشلف الجزائر،2018.
5. لشهب مسعود، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج الفار مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8 ،جامعة 20اوت 1955 سكيكدة-الجزائر-2017.
6. محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، ط1 دار الصفاء، عمان.
7. محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، الطبعة 1 ،دار الكتب المصرية، مصر، 2014.
8. عبلة سقني، محمد لمين هيشور، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري دراسة الأسباب واليات مكافحته، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 7 ، العدد 1 ، الجزائر ،2018.
9. هلال مراد، الوقاية من الفساد التشريعي الجزائري على ضوء القانون الدولي، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، سنة 2006.
10. أسامة عبد السميع، الفساد الاقتصادي أثره على المجتمع، دراسة فقهية مقارنة ، طبعة واحد، بيروت، 2009.

المذكرات والمجلات :

1. سارة بوسعيود، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5 ،العدد 1 ،جامعة ام البواقي –الجزائر- ، 2018.
2. صاحبي سهام، مذكرة الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية –دراسة حالة الجزائر-، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي –الجزائر- ،2016-2017.

3. على المقابلة، الفساد المالي في إطار دولي: أسبابه واساليبه، قياسه، وطرق مكافحته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 ، جامعة اليرموك –الأردن–.
4. احمد سلامي، أسماء سلامي، عبد الحق بن تفات، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003–2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 6 ، جامعة قاصدي مرباح – الجزائر–،2018.
5. باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، جامعة مولود معمري تيزي وزو –الجزائر– 2015.
6. قوري طانية –حمانة سعاد، الفساد المالي واليات مكافحته، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق السياسية، تخصص قانون عام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية –الجزائر– 2014–2013،.
7. بوقصه ايمان، الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 1 ، العدد 3 ، جامعة العربي التبسي تبسة –الجزائر–.
8. ليلى بوحديد، الهاميحياوي، دور اليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، مجلة، جامعة باتنة 1 –الجزائر–.
9. عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة، حالة الجزائر 1995،2006، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008.
10. الفساد كبد الجزائر30 مليار دولار، مقال منشور على الموقع www.rayafm/news:34041. تاريخ الاستفادة 2020/04/03.
11. كمال الشيرازي البنوك الخاصة في الجزائر، دعه ينهب.. دعه يمر، مقال نشر في 24 ديسمبر 2007، ص01 على الموقع http/benbadi/sorg/vb/showthnad.php.
12. عزيز طواهر، 60 مليون سنتيم لتعويض ضحايا بن خليفة عن الملايير الضائعة، من الموقع
13. http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php2name=newsfile=art iclersid=19804
14. مؤلف عبد الحميد عبد وس، عنوان المقال إمبراطورية الفساد تتهاوى، تاريخ الاستفادة من المقال يوم الأحد 26 أفريل 2020.
15. حاجا عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013.

16. عنترة بن مرزوق عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دراسة الأسباب والحلول، منشورات جبيلي للنشر والتوزيع، برج بوعريريج، 2009.
17. حمزي خضري، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012، مرجع سبق ذكره.
18. المرسوم الرئاسي 36-33 بتاريخ 2 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطنية لمراقبة الرشوة والوقاية منها.
19. علي جيبش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2013-2014.
20. القانون رقم 04-03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 2004/03/04 المتضمن وضع نظام لضمان الودائع المصرفية.
21. موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP الجزائر.
22. نواف سالم كنعان" الفساد الإداري والمالي أسبابه أثاره ووسائل مكافحته، مجلة التشريع والقانون، العدد23، يناير 2008
23. باسم المحمد، مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحميل المسؤولية استراتيجية جديدة لمديرية الضرائب
24. http//www.fasad.shukumakn.com/content.pnp
25. د. هندة عزبوي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2016.
26. سارة بوسعيد، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر.

الملاحق

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018

The perceived levels of public sector corruption in 180 countries/territories around the world.

SCORE	COUNTRY/TERRITORY	RANK
88	Denmark	1
87	New Zealand	2
85	Finland	3
85	Singapore	3
85	Sweden	3
85	Switzerland	3
84	Norway	7
82	Netherlands	8
81	Canada	9
81	Luxembourg	9
80	Germany	11
80	United Kingdom	11
77	Australia	13
76	Austria	14
76	Hong Kong	14
76	Iceland	14
75	Belgium	17
73	Estonia	18
73	Ireland	18
73	Japan	18
72	France	21
71	United States	22
70	United Arab Emirates	23
70	Uruguay	23
68	Barbados	25
68	Bhutan	25
67	Chile	27
66	Seychelles	28
65	Bahamas	29
64	Portugal	30
63	Brunei Darussalam	31
63	Taiwan	31
62	Qatar	33
61	Botswana	34
61	Israel	34
60	Poland	36
60	Slovenia	36
58	Cyprus	38
58	Czech Republic	38
58	Lithuania	38
56	Georgia	41
56	Latvia	41
56	Saint Vincent and the Grenadines	41
58	Spain	41
57	Cabo Verde	45
56	Dominica	46
56	Korea, South	46
56	Costa Rica	48
56	Rwanda	48
56	Saint Lucia	50
54	Malta	51
53	Namibia	52
53	Grenada	53
52	Italy	53
52	Oman	53
51	Mauritius	56
50	Slovakia	57
49	Jordan	58
49	Saudi Arabia	58
48	Croatia	60
47	Cuba	61
47	Malaysia	61
47	Romania	61
46	Hungary	64
46	Sao Tome and Principe	64
45	Vanuatu	66
45	Greece	67
45	Montenegro	67
45	Senegal	67
45	Belarus	70
44	Jamaica	70
44	Solomon Islands	70
43	Morocco	73
43	South Africa	73
43	Suriname	73
43	Tunisia	73
42	Bulgaria	77
41	Burkina Faso	78
41	Ghana	78
41	India	78
41	Kuwait	78
41	Lesotho	78
41	Trinidad and Tobago	78
40	Turkey	78
40	Argentina	85
40	Benin	85
40	China	87
39	Serbia	87
38	Bosnia and Herzegovina	89
38	Indonesia	89
38	Sri Lanka	89
38	Swaziland	89
37	Gambia	93
37	Guyana	93
37	Kosovo	93
37	Macedonia	93
37	Mongolia	93
37	Panama	93
36	Albania	98
36	Bahrain	98
36	Colombia	98
36	Philippines	98
36	Tanzania	98
36	Thailand	98
35	Algeria	105
34	Armenia	105
35	Brazil	105
35	Côte d'Ivoire	105
35	Egypt	105
35	El Salvador	105
35	Peru	105
35	Timor-Leste	105
35	Zambia	105
34	Ecuador	114
34	Ethiopia	114
34	Niger	114
33	Moldova	117
33	Pakistan	117
33	Vietnam	117
32	Liberia	120
32	Malawi	120
32	Mali	120
32	Ukraine	120
31	Djibouti	124
31	Gabon	124
31	Kazakhstan	124
31	Maldives	124
31	Nepal	124
30	Dominican Republic	128
30	Sierra Leone	128
30	Togo	128
29	Bolivia	130
29	Honduras	132
29	Kyrgyzstan	132
29	Laos	132
29	Myanmar	132
29	Paraguay	132
28	Guinea	138
28	Iran	138
28	Lebanon	138
28	Mexico	138
28	Papua New Guinea	138
28	Russia	138
27	Comoros	144
27	Guatemala	144
27	Kenya	144
27	Mauritania	144
27	Nigeria	144
26	Bangladesh	148
26	Central African Republic	148
26	Uganda	148
25	Azerbaijan	152
25	Cameroon	152
25	Madagascar	152
25	Nicaragua	152
25	Tajikistan	152
24	Eritrea	157
23	Mozambique	158
22	Uzbekistan	159
22	Zimbabwe	160
21	Cambodia	161
20	Democratic Republic of the Congo	161
20	Haiti	161
20	Turkmenistan	161
19	Angola	165
19	Chad	165
19	Congo	165
18	Iraq	168
18	Venezuela	168
17	Burundi	170
17	Libya	170
16	Afghanistan	172
16	Equatorial Guinea	172
16	Guinea-Bissau	172
16	Sudan	172
14	Korea, North	176
14	Yemen	176
13	South Sudan	178
13	Syria	178
10	Somalia	180

#cpi2018

www.transparency.org/cpi

This work from Transparency International (2018) is licensed under CC BY-ND 4.0